

التستر على الجريمة

دراسة فقهية تأصيلية

(القسم الثاني)

الدكتور/ فهد بن عبد الكريم بن راشد السندي
أستاذ الفقه المشارك بكلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ايض

المبحث السابع أنواع التستر على الجريمة

مما تقدم، يتضح أن التستر على الجريمة ينقسم عدة تقسيمات باعتبارات مختلفة، وكل قسم يشمل أنواعاً معينة للتستر^(١)، ويمكن بيان أهمها فيما يأتي:-

أولاً: أنواع التستر باعتبار المتستر:-

ينقسم التستر على الجريمة بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أنواع: المجرم، وآحاد الناس غيره، والحاكم أو القاضي ومن في حكمهما.

أ - المجرم: والمقصود به: من يواقع المعصية المعاقب عليها في الدنيا؛ كأن يقتل شخص شخصاً معصوماً عمداً، ظلماً وعدواناً، ويخفي نفسه عن السلطات الأمنية، وربما أخفى كذلك آثار جريمته، فجمع بين إخفاء آثار الجريمة، وبين إخفاء نفسه، وقد يقتصر على إخفاء آثار الجريمة، دون إخفاء شخصه ودون تواريه عن الأنظار بعد وقوع الجريمة منه؛ لكون ذلك كفيلاً - في حسبانهِ - ببقاء شخص مرتكب الجريمة مستوراً مجهولاً في الواقع، وبالتالي: لا يعاقب بسبب ستره على نفسه؛ كالشأن في السارق بعد حصول السرقة منه.

(١) هناك كتب عديدة، أشارت إلى هذا المنهج في بيان الأنواع، منها:-

التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ١ / ٧٨، الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدره، ص: ٢٣ - ٢٧، الفقه الإسلامي وأدلته ٤ / ١٣ - ٢٢، القصاص الدييات العصيان المسلح، ص: ١٩ الموسوعة الفقهية ١٨ / ١٣، مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٤٠، ص: ٣٦١ - ٣٧٣.

ومن ذلك - أيضاً - لو شرب امرؤ المسكر، ولم يَعْلَمْ به أحدٌ من الناس وتاب إلى الله، ولم يتحدث بذلك لأحد.

ب - آحاد الناس: المراد بهم؛ عموم الأفراد، عدا مرتكب الجريمة وعدا من يمثل السلطات الأمنية والقضائية، فإذا علم شخص أو أكثر؛ إما بالرؤية أو الإخبار، بأن شخصاً قد ارتكب جريمة معينة، كالسرقة أو الزنا، ثم ستره قصداً، فلم يبلغ به السلطات الأمنية أو نحوها، فهذا تستر على جريمة جاء من آحاد الناس.

ومن ذلك - أيضاً - ما يقوم به بعض الأفراد من جعل أشخاص من غير هذه البلاد يزاولون التجارة باسمه خفية في حين أن ولي الأمر يمنع هذا الأمر؛ حفاظاً على مصلحة عامة.

ج - الحاكم ونحوه: كالقاضي والشرط^(١)، فإذا ارتكبت جريمة، ثم بلغ أمرها الحاكم أو القاضي ونحوهما؛ إما بتسليم المجرم نفسه وإقراره بما ارتكبه وإما بالقبض عليه وقيام البيئة على فعله، ثم رأى القاضي - مثلاً - المصلحة في إخفاء أمره، وستر حاله؛ لكون المعصية لا توجب حداً، ومرتكبها من ذوي الهيئات والمروءات، فلم يعاقبه، فهذا ستر عليه، جاء من قبل القاضي ومن في حكمه.

وحتى لو رأى القاضي معاقبته فيما فيه تعزيز، ولكنه ترجح له عدم إعلانه للناس، فهذا قدر من التستر من جهة القضاء؛ لمصلحة.

(١) جاء في المدونة الكبرى ٦ / ٢١٦ ما نصه: (قال مالك: والشرط والحرس عندي بمنزلة الإمام).

وانظر: الذخيرة ١٢ / ١٠٩.

ثانياً: أنواع التستر باعتبار المتستر عليه: -

المتستر عليه: هو مرتكب الجريمة، والتستر على الجريمة بالنظر إليه على ثلاثة أنواع؛ لأنه إما من ذوي الهيئات، أو من عموم الناس ولم يشتهر بفسقه وهو مستور الحال، أو ممن اشتهر بفسقه.

أ - ذوو الهيئات: كل من عرف بصلاحه وتقواه، ولم يعرف عنه الوقوع في المعاصي التي رتب الشارع عليها عقوبة دنيوية، لكن زلت به القدم فارتكب جرماً، وتاب، فهو من ذوي الهيئات والمروءات^(١).

فإذا قذف ذو الصلاح والتقوى، ووقع في الزلل، وتاب وأناب، ثم حصل الستر عليه، فهذا ستر على ذي هيئة وصلاح^(٢).

ب - مستور الحال: يراد به؛ من تجهل حاله، فلا يعرف عنه الصلاح والتقوى، ولم يشتهر بالفسق والوقوع في المعاصي.

ومثل هذا، قد يقع في المعصية كشرب الخمر، فيُسْتَرَّ عليه؛ طمعاً في توبته وصلاحه، ثم قد يعاود الوقوع مرة أخرى ويتوب، لكنه لم يعاند ويجاهر بمعصيته، فهذا - إن سُرَّ عليه، فلم يُبْلَغ عنه - ستر على من هو مستور الحال في الجملة.

ج - الفاسق: ويراد به من اشتهر بارتكاب المعاصي وبالمجاهرة بها وعدم المبالاة بفعلها، وربما دعا لارتكابها.

من ذلك - مثلاً - المدمنون على شرب الخمر، والقوادة^(٣)، وقطاع الطرق إذا جاهروا بمعاصيهم، أو صاروا يكررونها قصداً، فهؤلاء

(١) وتقدم في العدد الثاني من المجلة، ص: ٥٥ بيان المراد بهم.

(٢) ينظر: الذخيرة ١٢ / ١٠٩.

(٣) القوادة: سمسارة الفاحشة، مثل: الزنا، ويقال للرجل: قوَاد.

وأمثالهم يعدّ التستر على أشخاصهم، أو على جرائمهم، تسترّاً على فسقة مشتهرين بمعاصيهم^(١).

وهكذا نجد أن التستر باعتبار مرتكب المعصية على أنواع ثلاثة، بالنظر إلى خطر المجرم، وعظم جرمه، وهذه الأنواع تمثل مراتب ثلاث أخفها الستر على ذوي الهيئات، وأوسطها الستر على مستوري الحال، وأثقلها وأعظمها خطراً الستر على الفسقة المشتهرين بفسقهم، وبالمجاهرة به بين الناس، وعدم الارتداع، أو الانزجار.

ثالثاً: أنواع التستر باعتبار الباعث: ■

تقدم بيان أسباب التستر على الجريمة^(٢)، وعلى ضوءها يمكن تصنيف التستر إجمالاً باعتبار الدافع إليه والباعث له، في مجموعات ثلاث، كل مجموعة تمثل نوعاً من التستر على عمل رتب الشارع عليه عقاباً دنيوياً؛ إذ الدافع إما أن يكون قصد الإجرام، أو حبّ المال، أو تحقيق الطهر والعفاف في المجتمعات.

أ - الباعث الإجرامي: كل تستر على جريمة، قصد به الاعتداء على الدين، أو الأنفس، أو الأعراض أو الأموال أو العقول؛ بغية زعزعة الأمن، وانتهاك الحرمات، وتجاوز حدود الله، فباعثه باعث إجرامي^(٣).

= ينظر: المعجم الوسيط ٢ / ٧٧١، كشاف القناع ٦ / ١٢٧.

(١) ينظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب، ص: ٢٩٨، الموسوعة الفقهية ٢٤ / ١٦٩. وانظر ص: ٨٥ من العدد الثاني من المجلة.

(٢) وذلك في المبحث الخامس، ص: ٨٧- ٩٢، في العدد الثاني من المجلة.

(٣) ينظر: الذخيرة ١٢ / ٤٧، الموافقات ٢ / ١٠، التعزيرات البدنية وموجباتها، ص: ١٦، الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي ١ / ٤٠.

فكل من تستر على قاتل عمداً، أو زانٍ، أو سارق، أو قاطع طريق أو صاحب غش في تجارة، ونحو هذا بقصد الاعتداء على ضرورة من ضرورات الإسلام^(١)، والإخلال بأمن الأفراد والمجتمعات، صدق على وصف الباعث له على التستر بأنه إجرامي.

ب - الباعث المالي: قد يعبر عن هذا بالباعث التجاري، أو بالتستر التجاري، والمراد به: التستر على الجرائم بغية الحصول على المال، وتوفير الثراء، ومن ذلك: من ستر مرتكب جريمة، مقابل مال يأخذه عن ستره؛ مثل: إخفاء القاتل عمداً وإيوائه بمبلغ معين من المال، ومثل: تستر شخص على عمالة وافدة بمزاوالتهم للأعمال التجارية باسمه، مقابل نسبة يأخذها من أرباحهم في حين أن ولي الأمر لا يأذن بهذا؛ مراعاة للمصلحة العامة^(٢) ومثل: ترويج البضائع الفاسدة، أو المغشوشة خفية؛ بغية الثراء المادي من ورائها^(٣).

(١) ينظر: الموافقات ٢ / ١٠، شرح منح الجليل ٤ / ٣٨٢، التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ١ / ٢٠٣، القصاص الدييات العصيان المسلح، ص: ٢٣، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ٢٠٧.

(٢) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٤١، ص: ٥٤، أثر ظاهرة التستر على الاقتصاد الوطني، ص: ١٦، ١٧، ١٩، مجلة تجارة الرياض، العدد: ٣٥٢، رجب ١٤١٢ هـ ص: ٧٠، جريدة الرياض، العدد: ١٠٥٣٧، ٢٣ / ١٢ / ١٤١٧ هـ، ص: ١٧.

(٣) الأمثلة في هذا كثيرة، من ذلك - أيضاً - تهريب السلع المحذورة، والممنوعات، وإخفاء عيوب السلعة، والخيانة في بيوع الأمانات، والخديعة في البيع والشراء ونحوهما، والغرر في البيوع والغش في التجارة عموماً. هذه كلها، يقصد بها الكسب المادي، ولو بغير حق، وقد يرى القاضي ونحوه معاقبة فاعلها قصداً؛ زجراً له، وردعاً لغيره، ودفعاً للضرر.

فكل من تستر على جريمة من هذا القبيل، مقابل الحصول على كسب مادي فيمكن أن يقال بأن الباعث لتستره حب المال، والرغبة في كسبه.

ج - باعث العفاف والطهر: يراد به: التستر على المعاصي بقصد تحقيق العفاف والطهر في المجتمعات الإسلامية، وصيانتها عن الرذيلة، وحمايتها من إشاعة الفاحشة فيها؛ أفراداً وجماعات، ولهذا قيل: (اجتهد أن تستر العصاة؛ فإن ظهور معاصيهم، عيب في أهل الإسلام، وأولى الأمور ستر العيوب) ^(١).

من ذلك: من علم أن مسلماً شرب الخمر وتاب، وستر عليه، وكذا لو ستر على من زنى أو قذف وتاب منهما، وهدفه ستر عورات المسلمين فهذا ستر باعته تحقيق الطهر والعفاف لأفراد المسلمين، وجماعاتهم. وهكذا نجد أن التستر على مرتكبي المعاصي على أنواع ثلاثة، بالنظر إلى الباعث له؛ لانهصار بواعث التستر - في الجملة - فيما ذكر ^(٢).

رابعاً: أنواع التستر باعتبار صاحب الحق:

التستر على الجريمة باعتبار صاحب الحق في معاقبة المجرم، إما أن يكون تستراً على ما العقوبة فيه حق لله تعالى، أو ما العقوبة فيه حق

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب، ص: ٢٩٨، الموسوعة الفقهية ٢٤ / ١٦٩.

(٢) يمكن الاستئناس في هذا، بتقسيم الحقوق باعتبار المالية وعدمها، كما هو وارد في:

الفقه الإسلامي وأدلته ٤ / ١٨ - ٢١، المدخل الفقهي العام ٣ / ١٥، الفقرة: ٤، الموسوعة الفقهية ١٨ / ٤٠، ٤١.

لأدمي أو ما العقوبة فيه حق مشترك لله تعالى وللأدمي، وعلى هذا فالتستر على أربعة أنواع:

أ - التستر في حق الله تعالى: كل تستر على جريمة، رتب الشارع عليها عقوبة، الحق فيها في معاقبة مرتكبها لله تعالى. من ذلك: التستر على الزاني، أو من باشر فيما دون الفرج غير زوج له، أو أمة له، ومنه: لو تستر شخص على مكلف تارك للصلاة المفروضة عمداً بلا عذر شرعي.

ب - التستر في حق الأدمي: وهو ما كان صاحب الحق في معاقبة المتستر عليه آدمياً.

مثاله: التستر على من تعمد إتلاف مال غيره بغير حق، أو انتهابه. ج - التستر في الحق المشترك وحق الله فيه غالب؛ فكل تستر ترتب عليه استحقاق عقوبة، الحق في إقامتها مشترك؛ لله - تبارك وتعالى - وللأدمي وحق الله فيها غالب، فيدخل في هذا النوع. يمثل بعض العلماء بالقذف، والمقصود: ستر القاذف بعد بلوغ أمره للحاكم أو القاضي ونحوهما، ومطالبة المذدوف بحدّه. فالمذدوف له حق دفع العار عنه، وصيانة شرفه وحصانته وعفافه، وهذا حق آدمي.

وحق الله تعالى يظهر في الحاجة إلى صيانة أعراض الناس، وعدم إشاعة الفاحشة بينهم، وتطهير المجتمع من الرذيلة والفساد.

وغلب حق الله تعالى؛ إقامة لحدود الله في أرضه، ووقاية للمجتمع من الرذيلة^(١).

د - التستر في الحق المشترك وحق الأدمي فيه غالب، فإذا كان الحق في المعاقبة مشترك لله - تعالى - وللأدمي، لكن حق العبد في

(١) هذا رأي الحنفية، والمالكية.

ويرى الشافعية والحنابلة، وكذلك الإمام مالك في قول له، هو الأظهر عند ابن رشد، الحفيد أن حدّ القذف حق للأدمي؛ وهو المقذوف؛ لما يأتي:-

- ١ - أن المقذوف إذا صدق القاذف فيما قذفه به، سقط عنه الحدّ.
- ٢ - أن القذف جنائية على عرض المقذوف، وعرضه حقه، كحقه في القصاص وكسائر حقوقه، وصاحب الحق يملك إسقاطه.

والرأي الأول: هو الأظهر، جاء في بدائع الصنائع ٧ / ٨٣ ما نصه: (ولنا: أن سائر الحدود إنما كانت حقوق الله - تبارك وتعالى - على الخلوص؛ لأنها وجبت لمصالح العامة؛ وهي دفع فساد يرجع إليهم، ويقع حصول الصيانة لهم، ...، وهذا المعنى موجود في حدّ القذف؛ لأن مصلحة الصيانة، ودفع الفساد، يحصل للعامة بإقامة هذا الحدّ، فكان حق الله - عزّ شأنه - على الخلوص، كسائر الحدود؛ إلا أن الشرع شرط فيه الدعوى من المقذوف، وهذا لا ينفي كونه حقاً لله - تعالى - عزّ شأنه - على الخلوص، كحد السرقة، أنه خالص حق الله - عزّ شأنه - وإن كانت الدعوى من المسروق منه شرطاً ...).

ينظر: المبسوط ٩ / ١١٣، الهداية ومعها حاشية سعدي جليبي ٥ / ٣١٧، حاشية ابن عابدين ٣ / ١٦٩، بداية المجتهد ٢ / ٥١١، تبصرة الحكام ٢ / ٢٦٨، ٢٦٩، المهذب ٢ / ٢٧٥ روضة الطالبين ١٠ / ١٠٦، ١٠٧، المنشور ٢ / ٣٨، المغني ١٢ / ٣٨٦، المبدع ٩ / ٨٦، الإقناع ٤ / ٢٥٩، مسقطات العقوبة التعزيرية، ص: ٣٢٣ - ٣٢٥، الفقه الإسلامي وأدلته ٤ / ١٥، العفو عن العقوبة، ص: ٥٦ - ٦١، الموسوعة الفقهية ٣٣ / ١٤، ١٥.

معاقبة مرتكب هذه الجريمة - وهو المستر عليه - غالب، فالتستر من هذا النوع.

مثاله: ستر القاتل عمداً بغير حق، فالقصاص من هذا القاتل هو حق لله - تعالى -: لأن تطهير المجتمع من جريمة القتل، حياة له ^(١)، وصيانة للدماء المعصومة عن هدرها، والاعتداء عليها.

والقصاص - أيضاً - حق للمجني عليه، أو حق لوليه إن كان التعدي بالقتل؛ لأن فيه شفاءً لغيظه، وتحقيقاً للمعاقبة بالمثل، وتطبيباً لنفس صاحب الحق في القود.

وغلب حق العبد؛ لأن مبنى القصاص على المماثلة بين القاتل والمقتول؛ ولأن صاحب الحق في القود يملك حق إسقاط العقوبة بالعفو عن الجاني ومن باب أولى من شاركه في الإعانة على الجريمة بالستر أو نحوه ^(٢)، ومما يشير إلى هذا، قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُ الْفَسَادَ إِلَّا الْإِصْلَاحُ﴾ ^(٣).

خامساً: أنواع التستر باعتبار الوقت: -

التستر على الجريمة باعتبار الوقت على قسمين: -

القسم الأول: التستر باعتبار التأقيت: - التستر باعتبار التأقيت وعدمه على نوعين: -

(١) قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ سورة البقرة الآية: ١٧٩.

(٢) ينظر: التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ١ / ٩٨ - ١٠٠، الفقه الإسلامي وأدلته ٤ / ١٣ - ١٥، الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدر، ص: ٢٦، ٢٧، الموسوعة الفقهية ١٨ / ١٤ - ١٩ القصاص الدييات العصيان المسلح، ص: ٤١.

(٣) سورة النحل، الآية: ١٢٦.

أ - تستر على جريمة مؤقت: وهو ما حُدِّدَ بمدة، أو بظرف معين، فإذا اتفق شخص مع قاتل عمداً - مثلاً - على إيوائه وإخفائه مدة شهر، حتى يقل البحث عن شخصه، فهذا تستر مؤقت بمدة محدودة. كذلك لو أن الحاكم بسبب حالة حرب مثلاً، أخرج جلد شارب الخمر والتشهير بعقوبته، حتى تضع الحرب أوزارها، فهذا ستر مؤقت، محدد بظرف معين، قابل للزوال.

ب - تستر غير مؤقت: وهو ما لم يحدد بمدة، أو بظرف معين، وهذا هو الأعم الأغلب في التستر على الجرائم. مثاله: لو أن شخصاً سُرِقَ ماله، ثم تاب السارق، وأعاد إليه المال فغفا المسروق منه عن السارق قبل بلوغه للحاكم؛ رغبة في الستر على أخيه المسلم فمثل هذا الستر، يراد ديمومته، وعدم تحديده بمدة أو ظرف معينين^(١).

القسم الثاني: التستر باعتبار بدايته: - التستر باعتبار وقت الشروع فيه على نوعين أيضاً: -

أ - ستروقت الشروع في ارتكاب الجريمة، سواء استمر الستر بعد الفعل أو لا، فمن ستر جريمة أثناء ارتكابها، فهذا ستروقت الشروع.

مثاله: من أغلق الأبواب على جريمة زناً ترتكب بغرض الستر حتى لا يعلم بها أحد، فهذا ستر منذ الشروع في الإجرام.

(١) ينظر: التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ١ / ٩٤ - ٩٦، القصاص الدييات العصيان المسلح ص: ٣٨ - ٤٠، الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدرة، ص: ٢٥، ٢٦.

ب - ستر بعد وقوع الجريمة، فمن لم يستر الجريمة أثناء فعلها، ولكنه بعد وقوعها آوى المجرم وواراه عن الأنظار قصدًا، فهذا ستر بعد الشروع ووجود الجريمة.

مثاله: من آوى سارقًا، أو مروج مخدرات، وستره عن أن يعلم بشخصه أحد من الناس، أو الجهات الأمنية بعد وقوع سرقة منه، أو ترويح مخدر.

وهكذا نجد أن الستر؛ إما ستر منذ الشروع في الجريمة وبداية الإجرام وإما ستر بعد الشروع، ووجود الجريمة على أرض الواقع. أما التستر على الاستعداد لوقوع الجريمة؛ من تخطيط وتهيئة وسائل لها، فهذا - وإن كان تسترًا قبل الشروع في الجريمة - لا يسمى تسترًا بالنظر إلى ذات الجريمة؛ لأنها لم توجد بعد، ولم يشرع فيها^(١)، وإنما هو ستر بحد ذاته على جريمة موجودة أو مشروع فيها؛ إذ تهيئة وسائل الجريمة وإعداد التخطيط لها جريمة أخرى مستقلة، وإن كانت تمهد لما هو مقصود أصلاً مما هو أكبر منها، كالقتل مثلاً.

سادساً: أنواع التستر باعتبار الحكم: -

التستر على الجريمة باعتبار الحكم التكليفي على نوعين؛ تستر غير مأذون فيه شرعاً، وتستر مأذون فيه.

أ - التستر غير المأذون فيه: -

كل تستر على جريمة ورد عن الشارع الحكيم طلب بتركه، سواء كان هذا الطلب بالترك نصاً أو استقراء من عمومات الأدلة وقواعد

(١) تقدم أن من شروط ستر الجريمة، الشروع في الستر، وتفصيل القول فيه.

انظر ص: ٨٣ في العدد الثاني من المجلة.

الشرعية، فإن كان طلب الترك جازماً، فهذا هو التستر المحرم، مثاله: ستر جريمة قتل معصوم عمداً عدواناً.

وإن كان طلب الترك غير جازم، فهو التستر المكروه، مثاله: ستر من تكرر منه الوقوع في جريمة الزنا مراراً، دون ارتداع، وقبل الرفع للحاكم ونحوه.

ب - التستر المأذون فيه: - كل تستر على جريمة لم يرد من الشارع بخصوصه طلب بالترك، سواء كان هناك طلب بالفعل، أو لم يكن. فإن كان هناك طلب بالفعل، فإن كان جازماً، فهو التستر الواجب. مثاله: إذا علمنا أن عدم التستر على السكران، سيؤدي إلى ارتكابه جريمة قتل معصوم بغير حق.

وإن كان طلب الفعل غير جازم، فهو المستحب. مثاله: التستر على من شرب المسكر، وتاب، قبل بلوغ أمره الحاكم ونحوه، ولم يعتد منه تكرار شربه.

وإن لم يكن هناك طلب بالفعل، ولا طلب بالترك، فهو المباح. مثاله: ستر مرتكب جريمة الزنا على نفسه، إذا تاب، وصدق في توبته.

وقد تقدم في مبحث حكم التستر على الجريمة، تفصيل أوسع لهذا^(١).

سابعاً: أنواع التستر باعتبار التجريم: -

ستر الجريمة باعتبار التجريم وعدمه على نوعين: -

(١) ينظر ص: ٩٣ - ١٣٤ من العدد الثاني من المجلة.

أ - ستر إجرامي: وهو ما كان القصد من ستر الجريمة فيه، وجود الإجرام وانتشاره في المجتمع.

مثاله: من آوى مروجي المخدرات، وأخفاهم، وسترهم عن الأنظار؛ حتى لا تمسك بهم السلطات الأمنية، وهو عالم بجرائمهم.

ب - ستروقائي: وهو ما كان القصد من ستر الجريمة فيه، منع تكرار وجودها، ووقاية المجتمع من أمثالها.

مثاله: ستر المظلوم عن الظالم؛ فلو أن ظالماً صار يطلب شخصاً معصوماً ليقترله عمداً عدواناً، فقام ثالث فأخفى الشخص المطلوب وستره عن طالبه، فهذا ستروقائي؛ لأنه يمنع من وقوع الجريمة، ويصدّ الظالم عن الظلم.

ومثله لو سأل هذا الظالم عن مال إنسان؛ ليأخذه بغير حق ظلماً وعدواناً وتعدياً عمداً، فقام شخص وستره عنه، فهذا ستر يؤدي إلى الوقاية من وقوع الجريمة، ويمنع الظالم عن ظلمه^(١).

وهكذا نجد أن الغاية الإجرامية، والهدف الإجرامي، وعدمهما، مؤثران في تقسيم ستر الجريمة باعتبارهما إلى هذين النوعين.

ثامناً: أنواع التستر باعتبار نوع الجريمة: -

التستر بالنظر إلى ذات الجريمة المراد سترها، إما أن يكون سترًا على جنائية، أو سترًا على جريمة موجبة للحد، أو سترًا على جريمة مقتضية لعقوبة تعزيرية، وبهذا الاعتبار، يكون التستر على ثلاثة أنواع:.

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية ٢٤ / ١٧١.

وانظر ص: ١٢٩، ١٣٠، من العدد الثاني من المجلة.

- أ - التستر الجنائي: - والمقصود به؛ ستر جرائم التعدي على نفس الأدمي فما دونها، كالقتل عمداً، وكقطع الطرف بغير حق.
- ب - التستر في الحدود: - والمراد به؛ ستر كل جريمة يستحق مرتكبها عليها حداً من الحدود المقدرة شرعاً.
- وهذه الحدود؛ حدّ الزنا، وحدّ القذف، وحدّ السكر، وحدّ السرقة وحدّ قطاع الطرق، وحدّ البغاة، وحدّ الردة^(١).
- فمن ستر على من ارتكب جريمة الزنا، أو السرقة، أو القذف، ونحوها فهو متستر على من وجب عليه حدّ، وتستره هذا على نوع معين من الجرائم؛ وهي الجرائم الموجبة للحدود.
- ج - التستر في التعزيرات: - وهو ستر الجرائم ذات العقوبات التعزيرية فكل جريمة يستحق مرتكبها عقوبة غير مقدرة شرعاً، فهي عقوبة تعزيرية فإذا وجد الستر على مرتكبها، فهو تستر في نوع معين من الجرائم، وهي الجرائم الموجبة للتعزيرات.
- مثاله: ستر من باشر امرأة غير زوج له، ولا أمة، فيما دون الفرج وكذلك ستر من سرق مالاً من غير حرزه، أو غش المسلمين في تجارته^(٢).

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٧ / ٤٩، حاشية ابن عابدين ٣ / ١٤٠، قوانين الأحكام الشرعية، ص: ٣٧٣، المنشور ٢ / ٣٨، ٣٩، كشاف القناع ٦ / ٨٩، ١٠٤، ١١٦، ١٢٨، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٧، التشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ١ / ٧٩، أثر تطبيق الحدود في المجتمع، ص: ٢٦٦، ٢٦٧، الموسوعة الفقهية ١٧ / ١٣١، ١٣٢.

(٢) ينظر: التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ١ / ٧٨ - ٨٠، القصاص الدييات العصيان المسلح ص: ١٩ - ٢٢، جريمة الرشوة، ص: ٢٠، العفو عن العقوبة، ص: ٦٢ - ٦٤، الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدرة، ص: ٢٣، ٢٤، الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي ١ / ٤٠، ٤١.

والتستر بأنواعه الثلاثة حسب هذا الاعتبار، ذو أحكام تفصيلية واسعة ليس هذا محل بسطها.

وهكذا نجد أن التستر على الجريمة، ذو أنواع متعددة، حسب اعتبارات مختلفة، ومعرفة أنواع التستر، مما يوضح الأحكام التفصيلية للتستر على الجريمة، فضلاً عن زيادة البيان فيها لحقيقة التستر على الجريمة.

ابيض

المبحث الثامن

قواعد ذات صلة بستر الجريمة.

تتميمًا للفائدة في بيان التستر على الجريمة، ورغبة في إيضاح ما ترتكز عليه دراسة أحكام ستر الجرائم التفصيلية، من رعاية للمصلحة العامة، ومنع للضرر بالآخرين، رأيت من المناسب الإشارة - بإيجاز - إلى بعض القواعد الفقهية^(١) ذات الصلة بالتستر على الجرائم؛

(١) القواعد: جمع، مفردة: قاعدة، وقاعدة الشيء: أساسه، وأصله.

والقاعدة الفقهية: أمر كلي، ينطبق على معظم جزئياته؛ لتعرف أحكامها منه مباشرة. إذن، هي حكم عام، أكثرى أو غالب، عبارة عن ضابط فقهي، يتخذ لإثبات المسائل الفقهية وفهمها، وتمتاز بمزيد الإيجاز في صياغتها، مع عموم معناها وسعة استيعابها للفروع الجزئية.

وهي وإن اتفقت مع الضابط، إلا أنها أعم؛ لأنه يختص بجمع فروع من باب بعينه، بخلافها؛ إذ أنها تجمع فروعاً من أبواب شتى.

ونظراً لكونها حكماً أكثرى أو غالباً، فإنها تقارق بهذا القاعدة عند الأصوليين والنحاة؛ لأن القاعدة عندهم: حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته؛ لتعرف أحكامها منه. هذا، فضلاً عن أن القاعدة الفقهية متعلقة بأفعال المكلفين؛ ولهذا يستتبط منها الحكم على فعل المكلف مباشرة، بينما القاعدة الأصولية متعلقة بالأدلة الشرعية، فهي منهج يسلكه الفقيه في استفادته الحكم من الأدلة؛ ولهذا لا يستتبط منها الحكم على فعل المكلف إلا بواسطة هذا الدليل.

ينظر: لسان العرب ٣ / ١٢٨، التعريفات، ص: ١٧٧، المعجم الوسيط ٢ / ٧٥٥، الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ١٦٦، شرح المجلة ١ / ١٧، القواعد للمقري، ومعه دراسة للمحقق ١ / ١٠٤ - ١٠٨، ٢١٢، الأشباه والنظائر للسبكي ١ / ١١، القواعد للحصيني (القسم الدراسي للمحقق: الدكتور / عبد الرحمن الشعلان) ١ / ٢١ - ٢٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠، ٢١، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٩ - ٥٢، القواعد الفقهية للوائلي، ص: ٨، ٩، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٤٦ - ٩٤٨، الفقرتان: ٥٥٦، ٥٥٧، الموسوعة الفقهية ٣٤ / ٧٣، ٧٤.

لأنها تمثل ضوابط عامة^(١)، يمكن الرجوع إليها في تقرير الأحكام التفصيلية للتستر على الجرائم.

وسأقتصر في بيان هذه القواعد على القدر الذي يوضحها، ويظهر صلة ستر الجريمة بها، وذلك على النحو الآتي:-

أولاً: الأمور بمقاصدها^(٢) :-

هذه إحدى القواعد الفقهية الكبرى^(٣)، عليها مدار كثير من الأحكام الفقهية، حتى إنه نقل عن الإمام الشافعي - ٧ - أنها تدخل في

(١) ينظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ١٤.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٦، ٢٧، شرح المجلة ١ / ١٧، المادة: ٢، الأشباه والنظائر للسبكي ١ / ٥٤، الأشباه والنظائر للسيوطي ص: ٨، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٤٥، القواعد الفقهية للندوي، ٢٤٦، ٣٥٨، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٦٥ الفقرة: ٧٥٢، الموسوعة الفقهية ٣٤ / ٧٤.

(٣) القواعد الفقهية الكبرى خمس، هي:-

- ١ - هذه القاعدة.
- ٢ - قاعدة: اليقين لا يزول بالشك.
- ٣ - قاعدة: لا ضرر ولا ضرار.
- ٤ - قاعدة: المشقة تجلب التيسير.
- ٥ - قاعدة: العادة محكمة.

ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٦ - ٨، الأشباه والنظائر للسبكي ١ / ١٢، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٧، ٨، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ١٩، القواعد الفقهية للندوي، ص: ١٠٠، ١٣٨، ٣١٣، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٥٣، ٩٥٤، الفقرة: ٥٦٢.

سبعين باباً من أبواب الفقه^(١)، وقد أفاض السيوطي - رحمه الله - في بيانها، وَذَكَرَ منها العقوبات، من جنایات وحدود وتعزیرات^(٢).

من أدلة هذه القاعدة، ما رواه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - ﷺ - يقول: "إنما الأعمال بالنيات" الحديث، متفق عليه^(٣).

فالنية معتبرة شرعاً فيما يعمل به الإنسان، وحقيقتها القصد، إذن الحديث يدل صراحة على أن الأمور حسب ما يقصد بها، سترًا كانت لجريمة أو غيره^(٤).

ومعنى هذه القاعدة: (إن أعمال المكلف وتصرفاته من قولية أو فعلية، تختلف نتائجها وأحكامها الشرعية التي تترتب عليها باختلاف مقصود الشخص وغايته وهدفه من وراء تلك الأعمال والتصرفات. أي: إن الحكم الذي يترتب على أمر، يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الأمر)^(٥).

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب، ص: ٥، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٩.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٩ - ١١، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٥٩، ٣٦٠.

(٣) صحيح البخاري: كتاب بدء الوحي / باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله

- ﷺ - رقم الحديث ١٠١ / ١٥، صحيح مسلم: كتاب الإمامة / باب قوله - ﷺ - :-

(«إنما الأعمال بالنية») رقم الحديث: ١٩٠٧، ١٣ / ٥٧.

(٤) قال ابن رجب - رحمه الله - في كتابه، جامع العلوم والحكم ص: ١٠، مشيراً لهذا

الحديث: "وهاتان كلمتان جامعتان، وقاعدتان كليتان، لا يخرج عنهما شيء".

وانظر: الأشباه والنظائر للسبكي ١ / ٥٤، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨،

إعلام الموقعين ٣ / ١٤٥، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٤٥، ٤٦،

القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٤٦، ٣٥٨.

(٥) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٤٧، ٤٨.

وانظر: شرح المجلة ١ / ١٧، ١٨، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٦٥، الفقرة: ٧٥٢.

من الأمثلة على هذه القاعدة، ما يلي: .

١ - من قتل إنساناً معصوماً بلا مسوغ مشروع، إن كان عامداً، فلفعله حكم معين؛ وهو القود، وإن كان مخطئاً، فله حكم آخر؛ وهو الدية^(١).

٢ - من التقط لقطه بقصد أخذها لنفسه، كان غاصباً، عليه ضمانها إذا تلفت بيده، ويستحق التعزير على تعديه على مال غيره بغير إذنه، ولو التقطها بقصد حفظها وتعريفها، وردها لصاحبها متى ظهر، كان أميناً مأجوراً عند الله على حفظ مال أخيه المسلم، ولو تلفت عنده بلا تعدٍ منه عليها، أو تقصير في حفظها، لم يضمنها^(٢).

٣ - من عفا عن قاذفه بعد بلوغ الأمر للحاكم ونحوه، فإن كان بقصد الستر، فغفوه صحيح معتبر، وإن لم يكن بقصد الستر، فغفوه غير معتبر ويقام الحد، كذا عند المالكية^(٣).

(١) ينظر: شرح المجلة ١ / ١٨، المادة: ٢، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٦٥، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٤٨.

(٢) ينظر: شرح المجلة ١ / ١٨، ٤٢٦، المادتان: ٢، ٧٦٩، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٦٦ الفقرة: ٧٥٢، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٦٠، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص: ٤٨، الموسوعة الفقهية ٣٤ / ٧٤.

(٣) وزادوا: يصح عفو الابن عن أبيه مطلقاً. وعند الحنفية: لا يصح عفو المقذوف عن القاذف، بعد أن يبلغ الأمر للحاكم ونحوه، سواء قصد الستر، أو لا؛ لأن الحق لله تعالى - على وجه التغليب وحقوق الله - تعالى. لا تقبل العفو أو الستر بعد البلوغ في الحدود. وعند الشافعية والحنابلة، يصح العفو مطلقاً؛ لأن الحق في حد القذف للإنسان، فله إسقاطه. وتقدم مزيد بيان لهذا في ص: ٥٥، ٥٦.

ينظر: حاشية ابن عابدين ٣ / ١٦٩، تبصرة الحكام ٢ / ٢٦٨، المهذب ٢ / ٢٧٥، المغني ١٢ / ٣٨٦، العفو عن العقوبة، ص: ٥٤ - ٦١، الموسوعة الفقهية ٣٣ / ١٤، ١٥.

وتظهر صلة التستر على الجريمة بهذه القاعدة من وجهين:-
أحدهما: أن القصد معتبر في تحقق وجود التستر^(١)؛ فلو أن إنساناً
آوى مجرمًا، وصار إيواؤه سبباً للتستر عليه، وإخفائه عن السلطات
الأمنية ومن قام بالإيواء لا يعلم بحاله، فإن هذا الفعل - وإن كان سترًا
على مرتكب جريمة في الظاهر - لا يُعدّ تسترًا حقيقيًا، متى عُلِمَ يقينًا
بحال المتستر صورة لفوات القصد؛ إذا الأمور بمقاصدها^(٢) - كما هو
منطوق القاعدة.

الوجه الآخر: أن حصول الجزاء الأخروي على ستر الجريمة
ومرتكبها؛ من ثواب أو عقاب، متوقف على القصد، فمتى ما كان
الستر مأذونًا فيه والساتر مقصده حسن، فهو مأجور، ومتى كان الأمر
بعكس ذلك فهو مستحق للعقاب^(٣)، ودليل هذا حديث (إنما الأعمال
بالنيات) المتفق عليه^(٤) وهذا هو منصوص القاعدة.

ولا بد من مراعاة أمرين تجاه هذه القاعدة في شأن ستر الجريمة:-
أحدهما: أن ستر الجريمة إذا حصل، فلا أثر للقصد فيه، أو عدمه،
في تفويت حق آدمي؛ لأنه لا يسقطه عدم القصد^(٥)، ولأن الأمور قضاءً

(١) تقدم في العدد الثاني من المجلة، ص: ٨٣: أن من شروط التستر على الجريمة:
الشروع في الستر.

(٢) تقدم مزيد بيان لهذا مقروناً بالدليل، ص: ٨٤، من العدد الثاني من المجلة.

(٣) ينظر مبحث حكم التستر على الجريمة بأدلته، ص: ٩٣ - ١٣٤، من العدد الثاني من المجلة.
وكذلك: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٢٠، ٢٦، الأشباه والنظائر للسيوطي،
ص: ٨٩، النية وأثرها في الأحكام الشرعية ١ / ٢٣٢.

(٤) تقدمت الإحالات ص: ٦٧.

(٥) ينظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٥٢، النية وأثرها في الأحكام
الشرعية ١ / ٢٣٣، ٢٣٤.

تحكم بظواهرها^(١).

الأمر الآخر: أن قصد ستر الجريمة أو المجرم، دون وقوع الستر فعلاً، لا أثر له فيما هو غير مأذون فيه شرعاً؛ لأن الإنسان إنما يؤاخذ بعمله السيئ لا بمجرد نيته^(٢).
ثانياً: لا ضرر، ولا ضرار^(٣) :-

هذه القاعدة "أساس لمنع الفعل الضار، وترتيب نتائجه في التعويض المالي والعقوبة، كما أنها سند لمبدأ الاستصلاح في جلب المصالح ودرء المفاسد"^(٤).

(١) مما يدل على ذلك: ما روته أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: (قال رسول الله - ﷺ -: " إنكم تختصمون إليّ، ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه... " الحديث، متفق عليه، ولفظه لمسلم. صحيح البخاري: كتاب الأحكام / باب موعظة الإمام للخصوم، رقم الحديث: ١٥٧١٦٩ / ٦٠، صحيح مسلم: كتاب الأقضية / باب الحكم بالظاهر، واللعن بالحجة، رقم الحديث: ١٧١٣، ١٢ / ٢٤٥. قال النووي - ٧ - في شرحه على صحيح مسلم ١٢ / ٢٤٦: " إنما يحكم بين الناس بالظاهر والله يتولى السرائر، فيحكم بالبينة، وباليمين، ونحو ذلك من أحكام الظاهر، مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك ". وانظر: الفتاوى الكبرى ٣ / ٢٧٥، إعلام الموقعين ٣ / ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٦٥، ١٧٠، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٥١، الموسوعة الفقهية ٢٩ / ١٥٥.

(٢) ينظر ص: ٨٤، من العدد الثاني المجلة.

وكذلك: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٥١.

(٣) ينظر: شرح المجلة ١ / ٢٩، المادة: ١٩، القواعد والأصول الجامعة، ص: ٤٢، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٧٧، الفقرة: ٥٨٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٧٧، القواعد الفقهية للندوي، ص: ١١، ٢٤٠، ٢٩٥.

(٤) المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٧٨، الفقرة: ٥٨٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٧٨.

وأصل هذه القاعدة ودليلها؛ ما رواه أبو سعيد الخدري - a - أن رسول الله - n - قال: " لا ضرر، ولا ضرار " ^(١) الحديث.
رواه الدار قطني ^(٢) والحاكم وصححه، ورواه البيهقي ^(٣).

(١) الضرر: إلحاق الشخص مفسدة بغيره مطلقاً.

الضرار: مقابلة السيئة بمثلها؛ أي: مقابلة الضرر بالضرر.

ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ٨١، ٨٢، الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٥ شرح المجلة ١ / ٢٩، المادة: ١٩، أحكام القرآن لابن العربي ١ / ٥٤، ٥٥، تبصرة الحكام ٢ / ٣٥٧، ٣٥٨، التعليق المغني على الدار قطني ٤ / ٢٢٨، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٧٧ الفقرة: ٥٨٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٧٨، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٥٢، نظرية الضمان، ص: ٢٣، ٢٤، ٢٠٦.

(٢) هو: أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد، الدار قطني، الشافعي، المحدث، ولد سنة ٣٠٥ هـ في بغداد، وفيها توفي عام ٣٨٥ هـ.

له مؤلفات، منها: السنن، المشهورة بسنن الدار قطني، والضعفاء والعلل الواردة في الأحاديث النبوية.

ينظر: وفيات الأعيان ٢ / ٤٥٩، ٤٦٠، رقم الترجمة: ٤٠٧، طبقات الشافعية الكبرى ٣ / ٤٦٢ - ٤٦٦، رقم الترجمة: ٢٢٨.

(٣) ورواه أحمد عن ابن عباس، ورواه ابن ماجه عنه وعن عبادة بن الصامت.

ورواه مالك والشافعي والبيهقي مرسلاً عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه. ورواه الدار قطني - أيضاً - عن عائشة، سنن ابن ماجه: أبواب الأحكام / باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره الحديثان: ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢ / ٤٤، الموطأ ٢ / ٢١٨، مسند الإمام الشافعي، ص: ٢٢٤، مسند الإمام أحمد ١ / ٣٨٩، رقم الحديث: ٢٨٦٥، سنن الدار قطني ٣ / ٧٧ / ٤ / ٢٢٧، المستدرك ٢ / ٥٧، ٥٨، السنن الكبرى ٦ / ٦٩، ٧٠، ١٥٧، ١٠ / ١٣٣ وانظر: الجوهر النقي ٦ / ٦٩، ٧٠، التلخيص ٢ / ٥٧، ٥٨، جامع العلوم والحكم لابن رجب، ص: ٢٦٥، ٢٦٦، تنوير الحوالك ٢ / ٢١٨، نيل الأوطار ٥ / ٣٨٥، التعليق المغني على الدار قطني ٣ / ٧٧، ٤ / ٢٢٧، ٢٢٨، إرواء الغليل ٣ / ٤٠٨ - ٤١٤.

(ونص هذه القاعدة، ينفي الضرر، فيوجب منعه مطلقاً، ويشمل ذلك الضرر العام والضرر الخاص، ويشمل - أيضاً - دفع الضرر قبل وقوعه بطرق الوقاية الممكنة، كما يشمل - أيضاً - رفعه بعد وقوعه بما يمكن من التدابير والتي تزيل آثاره، وتمنع تكراره، ومن ثم، كان إنزال العقوبات المشروعة بالمجرمين، لا ينافي هذه القاعدة، وإن ترتب عليها ضرر بهم؛ لأن فيها عدلاً ودفعاً لضرر أعم وأعظم....، المقصود بنفي الضرر؛ نفي فكرة الثأر، لمجرد الانتقام الذي يزيد في الضرر، ويوسع دائرته، فالإضرار - ولو كان على سبيل المقابلة - لا يجوز أن يكون هدفاً مقصوداً، وإنما يلجأ إليه اضطراراً.

فمن أتلّف مال غيره - مثلاً - لا يجوز أن يقابل بإتلاف ماله؛ لأن في ذلك توسعة للضرر بلا منفعة، وأفضل منه تضمين المتلف قيمة ما أتلّف وذلك بخلاف الجناية على النفس أو البدن مما شرع فيه القصاص؛ لأن الجنايات لا يقمعها إلاّ عقوبة من جنسها^(١).

من الأمثلة على هذه القاعدة، ما يلي:-

١ - حبس المشهورين بالدعارة، أو التستر على الجرائم، وكذا كل أنواع الفساد، حتى تظهر توبتهم، ولو لم يثبت عليهم جرم معين بطريق قضائي؛ دفعاً لشهرهم، ومنعاً لضررهم بالآخرين، إذ قد يوجد

(١) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٧٩، ونحوه نصاً: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٧٨، ٩٧٩، الفقرة: ٥٨٦.

وانظر: شرح المجلة ١ / ٥١٢، المادة: ٩٢١، الموافقات ٣ / ١٦، ١٧، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٥٣، نظرية الضمان، ص: ٢٠٦.

من يشتهر بذلك، دون التمكن من إثبات جريمته بطريق قضائي، فلا بد من منع خطره، دفعاً للضرر^(١).

٢ - معاقبة من علم تستره على قاتل بغير حق، أو على مروج مخدرات ونحوهما؛ وذلك دفعاً للضرر الأعم، والأعظم عن البلاد والعباد، ومنعاً من تكرار الجريمة.

٣ - من تستر على شارب خمر، بقصد أن يدفعه سكره إلى قتل معصوم أو الزنا؛ لأن هذا السكران قد قذفه، فهذا تستر مراد به الإضرار.

وتبرز صلة هذه القاعدة بستر الجرائم من وجوه ثلاثة: .

أولها: أن ستر الجريمة قد يكون مأذوناً فيه شرعاً؛ كما إذا كان الحق فيه لله - تعالى - ولم يبلغ الأمر فيه بعد للحاكم ونحوه؛ حتى لا تشيع الفاحشة في الذين آمنوا^(٢)، ولتحقق الردع بذلك أحياناً^(٣)، وبهذا يكون التستر مانعاً من الضرر؛ لأنه يقي المجتمع والأفراد من الفساد، وفي هذا تطبيق لقاعدة لا ضرر.

الوجه الثاني: أن الضرر متحقق في كل تستر غير مأذون فيه شرعاً؛ كإيواء القاتل عمداً، وإخفائه عن السلطات الأمنية^(٤)، وإذا كان مثل هذا الضرر، لا يرتفع إلا بمعاقبة المستتر، تعينت العقوبة؛ لأنه لا ضرر في الإسلام وهذا هو نص القاعدة في شطرها الأول؛ لا ضرر.

(١) ينظر: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٠، الفقرة: ٥٨٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٠.

(٢) تنظر حالات إباحة الستر واستحبابه ووجوبه ص: ١٠٧ - ١٣٤، من العدد الثاني من المجلة.

(٣) تنظر ص: ٩١، ٩٢، من العدد الثاني من المجلة.

(٤) تنظر حالات تحريم التستر وكراهته، ص: ٩٥ - ١٠٣، من العدد الثاني من المجلة.

الوجه الثالث: أن التستر على الجرائم قد يكون بدافع القرابة، أو العصبية، أو الثأر ممن ارتكبت في حقه الجريمة^(١)، وفي هذا إضرار بالفرد والجماعة؛ لأن هذا الأمر، فيه مقابلة الضرر؛ وهو الجريمة، بمثله؛ وهو الستر على وجه غير مأذون فيه شرعاً، وهنا يأتي شطر القاعدة الآخر؛ لا إضرار، وهذا غاية في كمال الصلة بينهما.

وهكذا نجد أن هذه القاعدة أساس في تقرير أحكام التستر على الجرائم؛ لوجود الصلة بينهما، بالرغم من أن الضرر على درجات متفاوتة.

فكل تستر؛ إما أن يكون واقعياً من الضرر، أو دافعاً له، وبهذا يصير التستر مأذوناً فيه.

وإما أن يكون مهيناً للضرر، أو محققاً له، وبهذا يصير الستر غير مأذون فيه.

ومن ذلك؛ ما لو كان الستر محققاً لضرر في مقابلة ضرر آخر.

إذن، قاعدة لا ضرر ولا ضرار، أصل في معرفة أحكام التستر على الجرائم.

ثالثاً: الضرر يزال^(٢) :-

تندرج هذه القاعدة في القاعدة قبلها؛ لما بينهما من اتحاد ومداخلة، وإن كانت هذه أخص، وتلك أعم؛ إذ إن هذه تفيد لزوم إزالة الضرر، ورفعها بعد وقوعه^(٣).

(١) تنظر ص: ٨٩، ٩٠، من العدد الثاني من المجلة.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٥، مجامع الحقائق، ص: ٣٣٢، شرح المجلة ١ / ٢٩، المادة: ٢٠، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٣، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٢، الفقرة: ٥٨٨، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨١، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٥٢، نظرية الضمان، ص: ٢٠٤، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨٠.

(٣) ينظر: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٢، الفقرة: ٥٨٨، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص: ٨١، نظرية الضمان، ص: ٢٠٤، ٢٠٥.

وهذه القاعدة كسابقتها، يبنى عليها كثير من أحكام الفقه؛
منها أحكام القصاص، والحدود، والتعزيرات، وضمان المتلفات^(١)،
وهذه كلها تدخل فيها أحكام ستر الجرائم.

من الصور الداخلة تحت هذه القاعدة، ما يلي: .

١ - إذا تعدّى شخص على الطريق العام؛ ببناء فيه، أو حفر
بالوعة^(٢) تضرّ به، تعين منعه؛ لأن الضرر يزال^(٣)، ولو تستر عليه متستر،
استحق العقوبة كل منهما.

٢ - إذا باع شخص على آخر أغصان شجرة له ذات صلاحية للقطع
بلا ضرر على أصلها، إلّا أن هذا المشتري إذا ارتقى لقطعها، اطلع على
عورات الجيران، فإنه لا بدّ من إخبارهم وقت الارتقاء؛ ليستتروا عنه،
فإن فعل، وإلّا رُفِع أمره للحاكم ونحوه؛ لإزالة الضرر عن الجيران بستر
عوراتهم وربما رأى الحاكم ونحوه معاقبة هذا المشتري؛ لعدم ستره على
المسلمين وإطلاعه على عوراتهم^(٣).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٥، مجامع الحقائق، ص: ٣٢٢، ٣٢٣،
شرح المجلة ١ / ٢٩، المادة: ٢٠، الموافقات ٣ / ١٧، الأشباه والنظائر للسيوطي،
ص: ٨٤، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٥٢، ٢٥٣، نظرية الضمان، ص: ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) البالوعة: ثقب، أو حفرة، تُعدّ وسط أرض الدار - غالباً - لتصريف الماء والفضلات عنها.
يقال لها بلّوعة؛ لأنها تبلع الماء، وتجمع على: بلاليع، وبواليع.
ويقال لها - أيضاً - بلوكة - بالقاف بدل العين - وجمعها: بلاليق.

ينظر: الصحاح ٣ / ١١٨٨، المطلع، ص: ٢٦٦، المعجم الوسيط ١ / ٦٩.

(٣) ينظر: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٢، الفقرة: ٥٨٨، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه
الكلية ص: ٨٢.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٥، شرح المجلة ١ / ٢٩، المادة: ١٩.

٣ - إذا وُجد قطاع طرق، يتعدّون على الأنفس والأموال، ويحدثون الخوف والرعب في نفوس الناس، وتمادى خطرهم نتيجة لوجود من يتستر عليهم، فإن ضررهم يزال؛ بالقبض عليهم وعلى المستترين، وبالتشهير بهم ومعاقبتهم.

٤ - إذا حصل الضرر بالمصلحة العامة لأهل بلد؛ نتيجة للتستر مثلاً على عمالة وافدة من خارجه على وجه غير مأذون فيه من قبل ولي الأمر، فإن الضرر يزال؛ بكشف المتسبب فيه، والتشهير به، ومعاقبته، وبمنع مصدر هذا الضرر؛ وهو هذه العمالة، بإبعادها عن البلاد؛ اتقاء لشرها.

رابعاً: الضرر لا يزال بمثله^(١) ■

هذه القاعدة تعتبر قيداً للقاعدة السابقة؛ لأن إزالة الضرر لا تكون بإحداث ضرر مثله، ومن باب أولى، لا تكون بإحداث ضرر أكثر منه. وهذا يفيد: أن إزالة الضرر مشروطة بالألا يحدث من جرائها إضرار أصلاً بالآخرين، أو على الأقل، أن يكون الضرر المترتب على الإزالة أخف^(٢).

وهذه القاعدة مندرجة تحت القاعدة الكبرى؛ لا ضرر ولا ضرار ومتفرعة عنها.

(١) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٧، مجامع الحقائق، ص: ٣٢٣، شرح المجلة ١ / ٣١، المادة: ٢٥، المنشور ٢ / ٣٢١، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٦، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٣، الفقرة: ٥٨٩، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٢ الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨١.

(٢) ينظر: المصادر السابقة، عدا شرح المجلة.

من صورها: لو أكره شخص على ستر جريمة قتل معصوم عمداً
إكراهاً ملجئاً، وهدده قادر على ذلك بالقتل إن لم يفعل.
فقتل نفس المكره على الستر المعصومة لا يدفع بمثله وهو قتل
معصوم بسبب سترواق الجريمة، وإلا صار الأمر إزالة للضرر بمثله.
خامساً: الضرر الأشد لا يزال بالضرر الأخف^(١) :-

وفي معنى هذه القاعدة، القواعد الآتية:-

- أ - يختار أخف الضررين، أو أهون الشرين^(٢).
- ب - إذا تعارض مفسدتان، روعي أعظمهما ضرراً؛ بارتكاب
أخفهما^(٣).
- ج - من ابتلي ببليتين، يختار أهونهما^(٤).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٨، مجامع الحقائق، ص: ٣٢٣، شرح
المجلة ١ / ٣١، المادة: ٢٧، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٣، الفقرة: ٥٩٠، الوجيز في
إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٣، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٧٦، ٣٥٠،
الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨١.

(٢) ينظر: شرح المجلة ١ / ٣٢، المادة: ٢٩، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٤، الفقرة: ٥٩١
المنثور ٣ / ٣٩٥، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٣، القواعد
الفقهية للندوي، ص: ٢٧٦، ٣٥٠، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨١.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٩، ٩١، مجامع الحقائق، ص: ٣١١،
شرح المجلة ١ / ٣٢، المادة: ٢٨، القواعد المقرري ٢ / ٤٥٦، المنثور ١ / ٣٤٨، ٣٤٩،
الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٧، ٨٨، القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب،
ص: ٢٦٥، مغني ذوي الأفهام، ص: ١٨١، مجلة الأحكام الشرعية، ص: ٩٧،
المادة: ١١٢ المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٤، الفقرة: ٥٩٢، الوجيز في إيضاح قواعد
الفقه الكلية، ص: ٨٣، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٢٥، ٢٧٦، ٣٥٠،
الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨١.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٩، ٩٠، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه
الكلية ص: ٨٣، القواعد الفقهية للندوي، ص: ١١١، ٣٥١، ٤٩٤.

د - درء المفسد مشروط بالأ يؤدي إلى مثلها أو أعظم^(١).

هذه القواعد، متحدة المعنى والغاية، وإن اختلفت صيغها وألفاظها فهي في حكم القاعدة الواحدة؛ لذا جعلت في سياق واحد، ولم تفرد كل واحدة منها بالذكر؛ منعاً للتكرار^(٢).

وهذه القواعد - أيضاً - مفهومة من القاعدة السابقة، وتزيد الأخيرة منها باشتمالها على القاعدة السابقة صراحة^(٣).

وكل هذه القواعد مندرجة تحت قاعدة: لا ضرر ولا ضرار، ومتفرعة عنها.

والمراد بهذه القواعد: أن الإنسان إذا اضطر لارتكاب واحد من فعلين محدورين دون تعيين لأحدهما، مع اختلافهما في المفسدة؛ فإنه يتعين عليه فعل أخفهما ضرراً ومفسدة؛ لأن مباشرة المحظور، لا تجوز إلا للضرورة، ولا ضرورة في حق الزيادة^(٤).

من صور هذه القاعدة، ما يلي:-

١ - شق بطن المرأة الحامل الميتة، لإخراج الولد، إذا كانت ترجى حياته؛ إذ حرمة الحي، واستبقاء حياته مقدمة على حرمة الميت،

(١) ينظر: القواعد الفقهية للندوي، ص: ١٦٦، وقد أحال على القواعد للمقري، ولم أعر عليها فيه.

(٢) ينظر: شرح المجلة ١ / ٣٢، المادة: ٢٨، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٤، الفقرة: ٥٩٢ الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٣، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٧٦، ٣٥٠، ٣٥١، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨١.

(٣) ينظر: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٣، الفقرة: ٥٩٠.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٩، القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب، ص: ٢٦٥، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٣، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٢٥، ٣٥١.

فيكون هذا من إزالة الضرر الأشد؛ وهو موت الولد، بالضرر الأخف؛ وهو شق بطن الميت^(١).

٢ - الستر على من يعق والديه، وعدم الإنكار عليه، إذا كان سيترتب على عدم الستروالإنكار ما هو أعظم ضرراً بهما؛ كإيذائهما بالشتم والضرب^(٢).

٣ - التستر على شارب الخمر، إذا كان ترك الستر عليه، سيؤدي إلى قتل معصوم بغير حق^(٣).

سادساً: يتحمل الضرر الخاص؛ لدفع الضرر العام^(٤) :

ما دام أن الضرر لا يزال بمثله، ولا بأعظم منه^(٥)، فإن هذا مقيد بما إذا لم يكن أحد الضررين عاماً، والآخر خاصاً، فإن كان هذا، فإنه حينئذ يتحمل الضرر الخاص، لدفع الضرر العام.

(١) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٨، شرح المجلة ١ / ٣٢، المادة: ٢٨، القواعد للمقري ٢ / ٤٥٧، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٧، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٤ الفقرة: ٥٩٢، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ٨٤، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٥١، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨١.

(٢) ينظر: إعلام الموقعين ٣ / ٧، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٤، الفقرة: ٥٩٢، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٥١.

(٣) ينظر: مغني ذوي الأفهام، ص: ١٨١.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٧، تيسير التحرير ٢ / ٣٠١، شرح المجلة ١ / ٣١ المادة: ٢٦، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٤، الفقرة: ٥٩٣، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٤، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٨٥، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨١.

(٥) ينظر ص: ٧٦.

هذا ما تفيد هذه القاعدة، وهي مرتبطة بما قبلها، ومقيدة لها، فإذا اجتمع ضرران في مسألة، ارتكاب أحدهما يدفع الآخر، وجب دفع الضرر العام وإن كان أقل، بإثبات الضرر الخاص، وإن كان أكثر. وهذه قاعدة مهمة من قواعد الشرع، ينبني عليها كثير من الأحكام الفقهية^(١)، منها ما يلي:-

١ - رمي الكفار إذا تترسوا بمسلمين، منعاً لضررهم العام على الإسلام وأهله، وإن ترتب على ذلك ضرر خاص؛ وهو قتل أفراد من المسلمين^(٢).

٢ - لو شبَّ حريق لم يمكن السيطرة عليه، ومنع امتداده لبقية مساكن البلد، توقف على هدم المجاور له منها، تعين الهدم؛ منعاً للضرر العام، ولو بارتكاب الضرر الخاص^(٣).

٣ - معاقبة المتستر على من اشتهر بالقتل بغير حق، أو بالزنا، أو تعاطي المسكرات، أو السرقة ونحوها؛ حفاظاً على المصلحة العامة؛ وهي: حفظ الأنفس والأعراض والعقول، والأموال، وإن ترتب على ذلك ضرر خاص وعظم؛ وهو معاقبة المتستر بأشد أنواع العقوبة المأذون فيها

(١) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٧، شرح المجلة ١ / ٣١، المادة: ٢٦،

الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٤، القواعد الفقهية للندوي، ص:

٣٨٥، ٣٨٦ الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٨١.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٨٧، المغني ١٣ / ١٤١، ١٤٢، الوجيز في

إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٥.

(٣) ينظر: شرح المجلة ١ / ٣١، المادة: ٢٦، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٥، المادة: ٥٩٣.

شرعاً في حقه^(١).

٤ - معاقبة المتستر على عمالة وافدة على البلاد لمزاولة التجارة على وجه غير مأذون فيه من قبل ولي الأمر؛ منعاً للضرر العام وإن قل، بارتكاب الضرر الخاص، وإن عظم.^(٢)
سابعاً: درء المفسد، أولى من جلب المصالح^(٣) :-

معنى هذه القاعدة: إذا تعارضت المصالح والمفاسد في أمر واحد، أو تزامنت، فإن رفع المفسد وإزالتها، مقدم على جلب المصالح وتحصيلها؛ "لأن للمفسد سرياً وتوسعاً، كالوباء والحريق، فمن الحكمة والحزم القضاء عليها في مهدها، ولو ترتب على ذلك حرمان من منافع، أو تأخير لها"^(٣) لهذا كان اعتناء الشارع بترك المنهيات، أشد من اعتنائه بفعل المأمورات^(٤).

(١) ينظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٤، ٨٥.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩٠، شرح المجلة ١ / ٣٢، المادة: ٣٠، القواعد للمقري ٢ / ٤٤٣، الأشباه والنظائر للسبكي ١ / ١٠٥، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٧، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٥، الفقرة: ٥٩٤، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص: ٨٥، القواعد الفقهية للندوي، ص: ١٧٠، ٢٧٦، الفقه الإسلامي وأدلته ٤ / ٣٣ أثر تطبيق الحدود في المجتمع، ص: ٣٠٧.

(٣) المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٥، الفقرة: ٥٩٤.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩٠، شرح المجلة ١ / ٣٢، المادة: ٣٠، المنشور ٣ / ٣٩٧، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٧، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٨ / ١٢٩، القواعد النورانية الفقهية، ص: ١٥٨، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٥، القواعد الفقهية للندوي، ص: ١١٦.

مما يدل على هذا، وهو أصل هذه القاعدة، ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - ﷺ - يقول: " ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم.." الحديث، متفق عليه، وسياقه لمسلم^(١).

وقريب من معنى هذه القاعدة، القاعدتان الآتيتان:-

- ١ - إذا تعارض المانع والمقتضي، قدم المانع^(٢).
 - ٢ - إذا اجتمع الحلال والحرام، أو المبيح والمحرم، غلب الحرام^(٣). وذلك؛ لأن في تقديم المانع على المقتضي، وتغليب جانب الحرمة على جانب الإباحة، درءاً للمفسدة، ومنعاً لها، وهذا هو معنى قاعدة: درء المفسد مقدم على جلب المصالح^(٤).
- وهذه القواعد، ذات صلة بالتستر على الجريمة؛ لأن ستر الجريمة قد يجلب بعض المصالح؛ مثل: عدم إشاعة الفاحشة في الذين آمنوا، وعدم

(١) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة / باب الاقتداء بسنن رسول الله - ﷺ - رقم الحديث: ٧٢٨٨، ١٥ / ١٧٦، صحيح مسلم: كتاب الفضائل / باب توقيره - ﷺ -، رقم الحديث: ١٣٣٧، ١٥ / ١١٨.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ١١٧، شرح المجلة ١ / ٣٨، المادة: ٤٦، المنشور ١ / ٣٤٨، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٦، الفقرة: ٥٩٥، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٦.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ١٠٩، القواعد للمقري ٢ / ٤٤٣، المنشور ١ / ١٢٥، ٣٣٧، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ١٠٥، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٦، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٢٧٢.

(٤) ينظر: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٦، الفقرة: ٥٩٥، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص: ٨٦، القواعد الفقهية للندوي، ص: ١١٦.

معاقبة مرتكب المعصية التائب، ومثل: الكسب المادي في التستر التجاري، ولكن في نفس الوقت، قد تترتب عليه مفسد؛ مثل: تعطيل إقامة حدود الله في أرضه وانتهاك حرمة الدماء والأعراض، وإفلات المجرمين من العقوبة، والتضييق على الناس في أمور معاشهم بسبب التستر التجاري^(١)، ومن هنا يأتي تقديم درء المفسد على جلب المصالح؛ لعموم الحديث السابق ونحوه في هذا الشأن.

من الأمثلة التطبيقية، ما يلي:-

- ١ - لو أن امرأة وجب عليها الغُسل، ولم تجد ما يسترها في غسلها عن الرجال، فإنها تؤخر الغُسل؛ لأن كشف المرأة أمام الرجال مفسدة عظيمة فيُقدّم درؤها وجوباً على الغُسل الواجب شرعاً^(٢).
- ٢ - مهربو المخدرات، ومروجوها، والمتسترون عليهم، يعاقبون بعقوبات تصل إلى القتل تعزيراً^(٣) - أحياناً - مع ما فيها من أرباح طائلة وثراء سريع؛ لأنها تدمر العقول، وتهدر الأموال، ودرء المفسد مقدم على جلب المنافع^(٤).

(١) ينظر مبحث: أسباب التستر على الجريمة، ص: ٨٧- ٩٢، من العدد الثاني من المجلة.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩١، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٦.

(٢) لهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، قرار برقم ١٣٨، في ٢٠ / ٦ / ١٤٠٧ هـ يقضي بقتل مهربي المخدرات تعزيراً، وبمعاقبة مروجيها عقوبة قد تصل إلى القتل تعزيراً حسبما يقتضيه النظر القضائي.

ينظر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٢١، عام: ١٤٠٨ هـ، ص: ٣٥٥ - ٣٥٧.

(٤) ينظر: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٥، المادة: ٥٩٤، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ص: ٨٦.

٣ - الغش التجاري، وإخفاء عيوب السلعة المباعة من الستر المحرم شرعاً، والذي يستحق فاعله العقوبة عليه^(١)، مع ما في ذلك من الكسب المادي الوفير؛ إذ درء مفسدة الإضرار بالمشتري مقدمة على جلب مصلحة النفع للبائع.

هذا، ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح، باعتبار الأعم الأغلب ولكن قد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة، وهذا بمثابة الاستثناء من هذه القاعدة^(٢)، من ذلك ما يلي:-

١ - الكذب هو مفسدة محرمة، لكنه متى تضمن جلب مصلحة أكبر من المفسدة أبيح؛ كالكذب للإصلاح بين الناس^(٣).

٢ - ستر الجريمة هو إعانة على المعصية، وذلك مفسدة، إلا أنه مأمور به في حق من شرب الخمر وتاب قبل بلوغ أمره للحاكم ونحوه إذا كان من ذوي الهيئات؛ لغلبة المصلحة المترتبة على الستر على المفسدة^(٤).

(١) ينظر: الدر المختار ومعه حاشية ابن عابدين عليه ٤ / ٩٨، مغني المحتاج ٢ / ٦٣، المغني ٦ / ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٢٥، الموسوعة الفقهية ٣١ / ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩١، القواعد للمقري ٢ / ٤٤٣، الأشباه والنظائر للسبكي ١ / ١٠٥، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٨، القواعد النورانية الفقهية، ص: ١٣٢، مفتاح دار السعادة ٢ / ١٦، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٧، الفقرة: ٥٩٥، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٨٥، الفقه الإسلامي وأدلته ٤ / ٣٣.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩١، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٨. وانظر ص: ١٣٠ - ١٣١، من العدد الثاني من المجلة.

(٤) تنظر ص: ١١٤ - ١١٩، من العدد الثاني من المجلة.

إذن، العبرة في هذا بغلبة أحد الضدين على الآخر؛ النفع أو الضرر والصالح أو الفساد^(١)، وإذا نظرنا إلى أن ترك ما فيه نفع وصالح مفسدة صار هذا الاستثناء راجع إلى قاعدة: ارتكاب أخف المفسدتين، في الحقيقة^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣) - رحمه الله -: "إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات، أو تزاحمت، فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد، وتعارضت المصالح والمفاسد، فإن الأمر والنهي، وإن كان متضمناً لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح، أو يحصل من المفاسد أكثر، لم يكن مأموراً به، بل يكون محرماً، إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد، هو بميزان الشريعة، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنه، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر^(٤)".

(١) ينظر: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٨٧، الفقرة: ٥٩٥.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩١، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٨.

(٣) هو: تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الحراني ثم الدمشقي الحنبلي، اشتهر بابن تيمية، وهو أحد الأئمة الأعلام، ولد في حران سنة ٦٦١ هـ، وتوفي في دمشق عام ٧٢٨ هـ، مؤلفاته كثيرة، منها: مجموع الفتاوى، والقواعد النورانية الفقهية، ورفع الملام عن الأئمة الأعلام.

ينظر: تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٦، ١٤٩٧، رقم الترجمة: ١١٧٥، الذيل على طبقات الحنابلة ٤ / ٣٨٧ - ٤٠٨، رقم الترجمة: ٤٩٥، المقصد الأرشد ١ / ١٣٢ - ١٣٩، رقم الترجمة: ٨٩.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٨ / ١٢٩.

ثامناً: الاضطرار^(١) لا يبطل حق الغير^(٢) :-

هذا نص هذه القاعدة^(٣)، ومعناها: أن الإنسان إذا اضطر إلى فعل

شيء

(١) الاضطرار: مصدر، فعله: اضطرَّ، والاسم منه ضرورة، مأخوذ من الضرر، ومعناه: الاحتياج الشديد، والإلجاء إلى الشيء، ومنه: اضطر فلان إلى الطعام: أي: اشتدت حاجته إليه، واضطر إلى فعل المكروه: أي: ألجأ إليه. والمراد بالاضطرار: بلوغ الإنسان حداً، إن لم يفعل الممنوع هلك، أو قارب الهلاك؛ بافتقار عضو، أو نحوه.

والاضطرار: إما أن يكون بسبب سماوي؛ لا دخل للإنسان فيه؛ كالمجاعة والقحط، وإما بسبب بشري، كالإكراه الملجئ.

ينظر: لسان العرب ٢ / ٥٢٥، المبسوط ٢٤ / ٤٨، بدائع الصنائع ٧ / ٢٥٩، أحكام القرآن لابن العربي ١ / ٥٥، الجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٥١، قوانين الأحكام الشرعية، ص: ١٩٤، المنثور ٢ / ٣١٩، مغني المحتاج ٤ / ٣٠٦، المغني ١٣ / ٣٣١، كشاف القناع ٦ / ١٩٥، الفقه الإسلامي وأدلته ٣ / ٥١٥، نظرية الضمان، ص: ٢٢٠، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ١٩١.

(٢) مجامع الحقائق، ص: ٣١٢، شرح المجلة ١ / ٣٣، المادة: ٣٣، الفروق ١ / ١٩٥، ١٩٦

المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٩٦، الفقرة: ٦٠٢، نظرية الضمان، ص: ٢٢٠، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ١٥١، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ٢٠٧.

(٣) كما ورد نصاً في المراجع السابقة عدا مجامع الحقائق؛ إذ نصها فيه: "الاضطرار لا يبطل حق غيره".

وهذا هو الأسلم؛ لأن المشهور لغة، أن "أل" لا تدخل على "غير" لإيغالها في التكثير، فلا تكتسب بها تعريفاً.

ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (القسم الثاني) ١ / ٦٥، ٦٦، المطلع، ص: ٢٧٤، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ١ / ٧٠، ٧١، شرح الزركشي ٤ / ١٦٨، المبدع ٥ / ١٥٠، الإنصاف ٦ / ١٢١.

تعلق به حق غيره من الآدميين، فإن هذا الاضطرار لا يُسقط هذا الحق، وإنما يسقطه تنازل صاحبه وعفوه عنه، وإن كان المضطر معذوراً من جهة الإثم والمؤاخذه بالعقاب الأخروي^(١). وهذه القاعدة، داخلة ضمناً في قاعدة: لا ضرر ولا ضرار^(٢)؛ لأن إبطال حق الآخرين ضرر بهم، والضرر يزال شرعاً. ولأننا لو قلنا: بأن اضطرار المرء إلى الشيء، يُسقط حق غيره فيه، لأدى ذلك إلى إزالة الضرر بمثله، وهذا مما يتنافى مع تلك القاعدة. بيان هذا: لو أتلف زيد مالاً لعمرو؛ لأنه اضطر إلى أكله لدفع ألم الجوع عنه مثلاً، فَتَلَفُ مالِ عمرو ضرر في حقه، فإن ضُمنَ له، زال هذا الضرر، وإن لم يُضْمَنَ؛ لأن زيدا معذور بسبب الاضطرار، ترتب على ذلك إزالة الضرر عن زيد؛ وهو الجوع، بوجود الضرر في حق عمرو؛ وهو تلف ماله، والضرر لا يزال بالضرر؛ إذ لا ضرر شرعاً، ولا ضرار^(٣). كما أن هذه القاعدة مقيدة لقاعدة: الضرورات تبيح المحظورات؛ لأن الاضطرار؛ وإن كان في بعض أحواله قد يقتضي تغيير الحكم من الحرمة إلى الإباحة؛ كأكل الميتة، وقد يقتضي الترخيص في الفعل مع

(١) ينظر: المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٩٦، ٩٩٧، الفقرة: ٦٠٢، الفقه الإسلامي وأدلته

٥ / ٧٤٩، نظرية الضمان، ص: ١٩، ٢٠، ٢٢٠، ٢٢١، الوجيز في إيضاح قواعد

الفقه الكلية، ص: ١٥١، الموسوعة الفقهية ٢٨ / ٢٠٧.

(٢) تقدمت ص: ٧٠.

(٣) تنظر المراجع السابقة.

بقاء الحرمة؛ كالنطق بكلمة الكفر، إلا أنه لا يبطل حقوق الآخرين،
إذ الضرر لا يزال بالضرر^(١) . كما تقدم.

من الأمثلة على هذه القاعدة، ما يلي:-

١ - لو أن شخصاً استأجر سفينة مدة معلومة، وفي أثناء رحلتها البحرية، انقضت مدة الإجارة، فإنه يجب تمديد العقد بأجر المثل حتى تنتهي الرحلة؛ إذ الاضطرار إلى السفينة - والحالة هذه - لا يبطل حق مالكها في استحقاق الأجر^(٢).

٢ - لو أكره شخص على إتلاف مال لغيره، ففعل، فهو قد باشر الإتلاف مضطراً بسبب هذا الإكراه، لكن مالك هذا المال، لا يسقط حقه في ضمان ما تلف له، سواء قلنا: إن الضامن هو المكره؛ لأنه متسبب، أو المكره؛ لأنه مباشر^(٣).

(١) ينظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ١٥١.

(٢) ينظر: شرح المجلة ١ / ٢٦٨، ٢٦٩، المادة: ٤٨٠، نظرية الضمان، ص: ٢٢٢.

(٣) عند الحنفية والحنابلة وبعض الشافعية: الضمان على المكره؛ لأن المستكره مسلوب الإرادة، فهو كالآلة.

وعند المالكية وبعض الشافعية: الضمان على المستكره؛ لأنه باشر الضرر والمباشر مقدم على المتسبب.

وفي قول للشافعية ووجه عند الحنابلة: الضمان عليهما معاً؛ لأن كلاهما سبب في الإتلاف.

والمختار الرأي الأول؛ لأن المستكره كالآلة، فإذا المكره هو المباشر حقيقة، وهو قول الشافعي في الجديد.

ينظر: الدر المختار، ومعه حاشية ابن عابدين عليه ٥ / ٨٥، شرح المجلة ١ / ٦٠،
المادتان: ٩٢، ٩٣، بداية المجتهد ٢ / ٣٦٣، المهذب ١ / ٣٨١، ٣٨٢، المنشور ١ /
١٣٣، ١٣٤ الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ١٦٢، القواعد في الفقه الإسلامي =

٣ - جريمة قتل عمداً، أكره شخص على سترها حالة ارتكابها، فسُتر مضطراً، فهذا الاضطراب لا يعفيه عن المسؤولية الجنائية، ولا يسقط حق أولياء المقتول في معاقبة المستر والمباشر؛ لأن اضطراب المرء لإعانة من يريد التعدي على غيره من الأدميين، لا يسقط حق المعتدي عليه، أو وليه إن مات، في معاقبة المعتدي ومن أعانه^(١).

وبهذا يظهر مدى صلة التستر على الجريمة بهذه القاعدة؛ إذ اضطراب المرء إلى ستر جريمة، الحق فيها في المعاقبة والضمان لأدمي، لا يُعدُّ عُذراً في تقويت هذا الحق وإسقاطه، سواء كان الاضطراب بطريق الإكراه؛ كستر جريمة قتل عمداً مكرهاً^(٢)، أو بسبب سماوي؛ كالمخمصة^(٣) إذا تسببت في دفع إنسان إلى أخذ مال غيره خفية بغير إذنه^(٤).

= لابن رجب، ص: ٣٠٧ ٣٠٩، كشاف القناع ٤ / ١١٦، المدخل الفقهي العام ٢ / ٩٩٧، ١٠٤٤، ١٠٤٥، الفقرات: ٦٠٢، ٦٥٧، ٦٥٨، نظرية الضمان، ص: ٧٣، ١٨٨، ١٨٩، ٢٢١.

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٧ / ٢٦٥، الدر المختار ومعه حاشية ابن عابدين ٥ / ٨٥، بداية المجتهد ٢ / ٤٥٧، ٤٥٨، قوانين الأحكام الشرعية، ص: ٣٧٤، المهذب ٢ / ١٧٨، روضة الطالبين ٩ / ١٣٥، المغني ١١ / ٥٩٦، ٥٩٨، ٥٩٩، القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب ص: ٣١٠، الفقه الإسلامي وأدلته ٦ / ٢٤١، ٢٤٩، نظرية الضمان، ص: ٧٤، ٧٥.

(٢) تنظر: المراجع السابقة.

(٣) قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ سورة المائدة الآية: ٣. قال القرطبي - رحمه الله - في: الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٤٣: (والمخمصة: الجوع وخلاء البطن من الطعام، والخمصة: ضمور البطن).

وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٨٠.

(٤) أخذ المرء مال غيره خفية بغير إذنه، يُعدُّ من ستر الشخص نفسه جريمته، وهذا حقيقة في السرقة.

ينظر: تعريف التستر على الجريمة، ص: ٥١، من العدد الثاني من المجلة. =

وإذا كان تستر المرء على الجريمة مضطراً، لا يبطل به حق غيره المترتب على التستر، فكذلك لو تستر على الجريمة جاهلاً بالحكم الشرعي؛ إذ كل من الاضطرار والجهل عذر، بل المضطر أولى بالعذر؛ لأنه ملجأ^(١).

تاسعاً: الوسائل^(٢) تتبع المقاصد في أحكامها^(٣) :-

بيّن هذه القاعدة ابن سعدي^(٤) - رحمه الله - بقوله: "الوسائل لها أحكام المقاصد، فما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب، وما لا يتم

= وكذلك: الاختيار لتعليل المختار ٤ / ١٠٢، بداية المجتهد ٢ / ٥١٥، مغني المحتاج

٤ / ١٥٨ المغني ١٢ / ٤١٦، نظرية الضمان، ص: ٢٢١.

(١) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٥ / ٧٤٩، ٧٥٠ وكذلك ص: ٧٤، من العدد الثاني من المجلة.

(٢) الوسائل: جمع، مفردة: وسيلة، وهي: ما يُتوصَّل به إلى الشيء.

والمراد بالوسائل: "الطرق التي يسلك منها إلى الشيء، والأمور التي تتوقف

الأحكام عليها" قاله ابن سعدي في كتابه: القواعد والأصول الجامعة، ص: ٩، ١٠.

وانظر: لسان العرب ٣ / ٩٢٧، تهذيب الفروق ٢ / ٤٢.

(٣) ينظر: مجامع الحقائق، ص: ٣٢٧، الفروق ٢ / ٣٢، ٣٣، شرح تنقيح الفصول،

ص: ٤٤٨، القواعد للمقري ٢ / ٣٩٣، ٤٧٣، ٤٧٤، مغني المحتاج ٣ / ١٣٥، إعلام

الموقعين ٣ / ١٧٥، القواعد الفقهية للندوي، ص: ١٥٩.

(٤) هو: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، السعدي، التميمي،

الحنبلي، من علماء نجد، برع في التفسير والفقه، ولد في مدينة عنيزة بالقصيم عام

١٣٠٧ هـ، وفيها توفي سنة ١٣٧٦ هـ، له ما يربو على ثلاثين مؤلفاً، أكثرها

مطبوع، منها: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، في سبعة مجلدات،

وإرشاد أولي الألباب لمعرفة الفقه بأقرب الطرق وأيسر الأسباب، والفتاوى السعدية.

ينظر: الأعلام ٣ / ٣٤٠، مشاهير علماء نجد، ص: ٢٥٦ - ٢٦١، حياة الشيخ عبد

الرحمن السعدي في سطور (الكتاب بكامله في ٨٠ صفحة).

المسنون إلا به، فهو مسنون، وطرق الحرام والمكروهات تابعة لها،
ووسيلة المباح، مباح^(١).

مما يدل على هذه القاعدة، ما يأتي:-

١ - قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخَصَةٌ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغَوْنَ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ
لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾^(٢)

فهذه الآية الكريمة ذكرت أموراً تؤدي إلى الجهاد في سبيل الله،
وتعين عليه ويؤجر عليها المسلم؛ لأنها وسائل حسنة إلى ما هو مطلوب
وهو الجهاد لنصرة الدين وإعزاز المسلمين، فلها حكمه^(٣).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ
عِلْمٍ﴾^(٤)

لما كان سب الذين يدعون من دون الله، وسيلة إلى سب الله تعالى
نهوا عنه؛ لأن سب الباري - جلّ وعلا - منهي عنه، وكفر به^(٥).

٣ - ما رواه الحسن بن علي^(٦) - أن رسول الله ﷺ - قال:

(١) القواعد والأصول الجامعة، ص: ٩.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٢٠.

(٣) ينظر: الفروق ٢ / ٣٣، شرح تنقيح الفصول، ص: ٤٤٩، القواعد والأصول
الجامعة، ص: ١٠، الموسوعة الفقهية ٢٤ / ٢٨١، ٢٨٢.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٠٨.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٤١، الموافقات ٤ / ٢٠٠، تبصرة الحكام ٢ /
٣٧٧ الفتاوى الكبرى ٣ / ٢٥٨، إعلام الموقعين ٣ / ١٧٧.

(٦) هو: أبو محمد، الحسن بن علي بن أبي طالب، القرشي، أمه فاطمة الزهراء بنت
رسول الله ﷺ - ولد في المدينة عام ٣ هـ، وفيها توفي سنة ٥٠ هـ، عرف بحب=

"دع ما يريبك^(١) إلى ما لا يريبك" الحديث، رواه الترمذي وصححه،
وراه النسائي، وأحمد، والحاكم^(٢).

فعموم الحديث يفيد: حث المسلم على ترك ما يُشكُّ في أنه وسيلة إلى
فعل ما نُهي عنه، كما أنه يحثه على فعل ما لا شك فيه ولا ريب؛ لأن
من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه^(٣).

وهذه قاعدة عظيمة، تأتي في معظم أبواب الفقه، ومنها العبادات
والمعاملات والعقوبات^(٤).

=الخير والفصاحة والحلم، بايعه أهل العراق بالخلافة بعد مقتل أبيه علي، ثم تنازل
عنها لمعاوية بعد ستة أشهر وخمسة أيام، فسمي عام ٤١ هـ بعام الجماعة؛ لاجتماع
كلمة المسلمين فيه.

ينظر: الاستيعاب ١ / ٣٦٩ - ٣٧٨، الإصابة ١ / ٣٢٨ - ٣٣١، رقم الترجمة:
١٧١٩.

(١) الريب والريبة: الشك، والتهمة.

والمعنى المراد هنا: اترك ما تشكُّ فيه، إلى ما لا تشكُّ فيه.

ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ٢٨٦، المطلع، ص: ٤٠٠، ٤٠٨.

(٢) سنن الترمذي: أبواب صفة القيامة / باب اعقلها وتوكل، رقم الحديث: ٢٥٢٠، ٧

/ ٢٠٥ سنن النسائي: كتاب الأشربة / باب: الحث على ترك الشبهات، رقم
الحديث: ٥٧٢٧ / ٨ ٧٣٢، مسند الإمام أحمد ١ / ٢٤٧، رقم الحديث: ١٧٢٢،
المستدرک ٤ / ٩٩.

(٣) تقدم ذكر حديث بهذا المعنى، ١٠٥، من العدد الثاني من المجلة.

وانظر: تبصرة الحكام ٢ / ٣٧٧، إرشاد الفحول، ص: ٢٧٦، ٢٧٧، الموسوعة
الفقهية ٢٣ / ١٩٦.

(٤) القواعد والأصول الجامعة، ص: ٩ - ١٥.

من الأمثلة عليها، ما يلي:-

- ١ - لو أن مجتمعاً ما، تفتشت فيه ظاهرة تعاطي المخدرات، وتطهيره منها يحتاج إلى وجود فئة منه تتدرب على وسائل مكافحة هذه الجريمة، فإن تدريب هذه الفئة واجب؛ لأن وقاية المجتمع وتطهيره من المخدرات واجب والتدريب وسيلة للقيام بهذا الواجب، فله حكمه^(١).
- ٢ - لو وُجد سلاح بين شخصين غاضبين، حالة خصومة ولجاج بينهما فقام ثالث، فأخفى هذا السلاح، وستره عنهما وقت تخصمهما وغضبهما؛ خشية تقاتلهما به، فهذا ستر واجب؛ لأن إطفاء ثائرة الفتنة واجب، والستر- والحالة هذه- وسيلة إليه، فله حكمه^(٢).
- ٣ - لو أن شخصاً ستر مجرمًا وآواه، وهو يعلم أنه يقوم بالاعتداء على الأنفس البريئة ظلمًا وعدوانًا، فهذا الستر وسيلة إلى سفك الدماء المعصومة بغير حق، وهذا حرام^(٣)، فكذلك وسيلته؛ وهي الستر. وهذه القاعدة أساس في معرفة أحكام التستر على الجرائم؛ لأن الستر وسيلة توصل إلى غاية، فإن كانت الغاية مأذونًا فيها شرعًا،

(١) ينظر: القواعد والأصول الجامعة، ص: ١١، ١٢.

(٢) هذه الصورة، مقيسة على مسألة: بيع السلاح في الفتنة.

ينظر: الدر المختار ٥ / ٢٥٠، تبصرة الحكام ٢ / ٣٨٠، ٣٨١، جواهر الإكليل ٢ / ٣ / المهذب ١ / ٢٧٤، مغني المحتاج ٤ / ٢٢٨، المغني ٦ / ٣١٩، إعلام الموقعين ٣ / ٢٠٤ القواعد والأصول الجامعة، ص: ١٣، الموسوعة الفقهية ٢٥ / ١٥٢.

(٣) قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ سورة الإسراء، الآية: ٣٣. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ سورة النساء، الآية: ٩٣.

فالستر كذلك وإن كانت غير مأذون فيها، فالستر كذلك - أيضاً - .
وقد تقدم مبحث في بيان حكم التستر على الجريمة^(١).
كما أن هذه القاعدة، ذات ارتباط بقاعدة سد الذرائع، وهي قاعدة
أصولية^(٢)؛ لأن المقاصد التي طلب الشارع تركها على وجه التحريم أو

(١) انظر ص: ٩٣ - ١٣٤، من العدد الثاني من المجلة.

(٢) أخذ بهذه القاعدة، المالكية والحنابلة، ولم يأخذ بها الحنفية والشافعية.

والتحقيق: أن الذرائع على ثلاثة أقسام: - .

١ - ما كانت مفسدته راجحة على مصلحته؛ كسب آلهة المشركين، فهذا متفق على منعه.

٢ - ما كانت المفسدة فيه محتملة أو مرجوحة؛ كزراعة العنب خشية الخمر، وهذا متفق على عدم سدّه.

٣ - ما تساوت فيه المفسدة مع المصلحة، أو كان قصد المفسدة فيه غير ظاهر، وهذا هو المختلف فيه، مثاله: النظر إلى المرأة الأجنبية، أو الحديث معها؛ لأنه ذريعة إلى الزنا.

لهذا كله، اعتبر الشاطبي وآخرون أن العلماء متفقون على الأخذ بهذه القاعدة في الجملة، مع تفاوتهم في درجة الأخذ بها، وإن كان المالكية أكثرهم أخذاً بها.

هذا، وتقدم بيان الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية ص: ٦٥.

ينظر: مختصر الطحاوي، ص: ٢٨٠، بداية المجتهد ١ / ٥١٣، ٥١٦، الفروق ٢ /

٣٢، ٣٣، شرح تنقيح الفصول، ص: ٤٤٨، ٤٤٩، الموافقات ٤ / ١٩٨ - ٢٠١،

تبصرة الحكام ٢ / ٣٧٦، ٣٧٧، تهذيب الفروق ٢ / ٤٢، ٤٣، الأم ٤ / ٤٩، إرشاد

الفحول، ص: ٢٤٦، ٢٤٧، شرح مختصر الروضة ٣ / ٢١٤، الفتاوى الكبرى ٣ /

٢٥٦، ٢٥٧ القواعد النورانية الفقهية، ص: ١١٧، إعلام الموقعين ٣ / ١٧٥ -

١٧٧، ٢٠٥، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص: ٤٩٧، ٥١٨، الوجيز في أصول

الفقه، ص: ٢٤٥ - ٢٥٠ الموسوعة الفقهية ٢٤ / ٢٧٦ - ٢٨٢.

الكراهة، وسائلها كذلك، وهذا هو معنى سدّ الذريعة؛ فالذريعة هي الوسيلة وسدّها: منعها وتركها^(١).

يقابل هذا، فتح الذرائع؛ بمعنى: تيسير السبل والوسائل الموصلة إلى ما طلبه الشارع، أو لم يمنع منه، ويتمثل هذا في ثلاث وسائل:-

الأولى: الوسيلة التي لا يتم الواجب إلّا بها، فهي واجبة.

الثانية: الوسيلة التي لا يتم الأمر المستحب إلّا بها، فهي مستحبة.

الثالثة: الوسيلة التي لا يتم حصول المباح إلّا بها، فهي مباحة^(٢).

ولابن القيم كلام مفيد في هذا الصدد، قال - رحمه الله -: "لما كانت المقاصد، لا يتوصل إليها، إلّا بأسباب وطرق تفضي إليها، كانت طرقها وأسبابها تابعة لها، معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غاياتها، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل، فإذا حرم الرب - تعالى - شيئاً، وله طرق ووسائل تُفضي إليه

(١) ينظر: الفروق ٢ / ٣٢، شرح تنقيح الفصول، ص: ٤٤٨، القواعد للمقري ٢ / ٤٧١

تبصرة الحكام ٢ / ٣٧٦، الموسوعة الفقهية ٢٤ / ٢٧٦.

وانظر ص: ٨٦، من العدد الثاني من المجلة.

(٢) ينظر: الفروق ٢ / ٣٣، شرح تنقيح الفصول، ص: ٤٤٩، القواعد للمقري ٢ / ٣٩٣

٤٧٣، ٤٧٤، تبصرة الحكام ٢ / ٣٧٧، ٣٧٨، تهذيب الفروق ٢ / ٤٢، الأشباه

والنظائر للسبكي ٢ / ٨٨، إرشاد الفحول، ص: ٢٤٦، قواعد الأصول ومعاقد

الفصول، ص: ٢٥، القواعد والأصول الجامعة، ص: ٩، الوجيز في إيضاح قواعد

الفقه الكلية، ص: ٢٦٩، الموسوعة الفقهية ٢٤ / ٢٨١، ٢٨٢.

فإنه يحرّمها، ويمنع منها؛ تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماء.

ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه، لكان ذلك نقضاً للتحريم وإغراءً للنفوس به، وحكمته - تعالى - وعلمه، يأبى ذلك كل الإباء، بل سياسة ملوك الدنيا تأبى ذلك؛ فإن أحدهم إذا منع جُنْدَه، أو رعيته، أو أهل بيته من شيء، ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه، لعدّ متناقضاً، ولحصل من رعيته وجنده ضدّ مقصوده.

وكذلك الأطباء؛ إذا أرادوا حسم الداء، منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة إليه، وإلاّ فسد عليهم ما يرومون إصلاحه " (١).

عاشراً: المنع أسهل من الرفع (٢) :-

معنى هذه القاعدة: (أن بعض التصرفات، يمكن منعها من أول الأمر لسبب من الأسباب، فإذا تلبّس أصحابها بها، وأريد إخراجهم عن هذه التصرفات قد يصعب ذلك) (٣).

(١) إعلام الموقعين ٣ / ١٧٥.

(٢) القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب، ص: ٣٢٥، القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٩٦. ووردت هذه القاعدة بصيغ أخرى، بيانها على النحو الآتي:-

١ - الدفع أوّلَى من الرفع.

القواعد للمقري ٢ / ٥٩٠.

٢ - الدفع أسهل من الرفع.

الأشباه والنظائر للسبكي ١ / ١٢٧، المدخل الفقهي العام ٢ / ١٠١٦، الفقرة: ٦٣٢.

٣ - الدفع أقوى من الرفع.

المنتور ٢ / ١٥٥، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ١٣٨.

٤ - المنع أسهل من الدفع.

مجلة الأحكام الشرعية، ص: ١٠٠، المادة: ١٣٤.

وكلها بمعنى واحد.

(٣) القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٩٦.

وهذه القاعدة تأتي من باب سدّ الذرائع^(١)؛ لأنّ منع الطريق المؤدي إلى الحرام؛ كتحرّيم الخلوة بالأجنبية^(٢)، أيسر من رفع الفعل المحرم ذاته إذا وقع؛ كرفع أثر الزنا بإقامة الحد^(٣).

كما أنّها ذات صلة بقاعدة: الوسائل تتبع المقاصد في أحكامها^(٤)؛ لأنّ منع الوسائل المحرمة بسبب أدائها إلى محرم؛ كمنع بيع السلاح في الفتنة^(٥) أسهل من رفع المحرم ذاته؛ وهو الفتنة إذا وقعت^(٦)، (إذ من الميسور دفع الشيء - غالباً - من بداية الأمر، ولكنه قد لا يمكن رفعه بعد ما شرع فيه؛ لصعوبة الرفع)^(٧).

من الأمثلة على هذه القاعدة، ما يلي:-

١ - منع تخمير الخل ابتداءً، مشروع؛ كأن يوضع فيها خلّ آخر يمنع تخميرها، ولكن تحليلها بعد تخميرها ممنوع شرعاً^(٨).

(١) هذه قاعدة أصولية، تقدمت الإشارة إليها ص: ٩٤.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٢٨٨، الفواكه الدواني ٢ / ٤٠٩، ٤١٠، روضة الطالبين ٧ / ٢١، نهاية المحتاج ٦ / ١٩١، شرح منتهى الإرادات ٣ / ٧، القواعد والأصول الجامعة، ص: ١٤.

(٣) ينظر: التشريع الجنائي لعبد القادر عودة ٢ / ٣٤٧، أثر تطبيق الحدود في المجتمع، ص: ٢٧ - ٣٠، الحدود الشرعية وأثرها في تحقيق الأمن، ص: ٣٧ - ٤١، مجلة البحوث الإسلامية العدد: ٢٩، ص: ١٥٨ - ١٦٠.

(٤) تقدم ذكرها ص: ٩٠.

(٥) ينظر: هامش رقم: ٢، ص: ٩٣.

(٦) ينظر: إعلام الموقعين ٣ / ٢٠٤، الموسوعة الفقهية ٢٥ / ١٥٢، ١٥٣.

(٧) القواعد الفقهية للندوي، ص: ٣٩٧، بتصرف.

(٨) المقصود: أن تحليل الخمر بفعل آدمي حرام، هذا ما عليه الجمهور.

٢ - منع التستر على جريمة قتل عمداً، أو على جريمة زنا، ونحوهما؛ حتى لا تقعا؛ لأن القتل أو الزنا إذا وقعا، لم يمكن رفعهما بعينيهما^(١).

٣ - اتخاذ ولي الأمر إجراءات تنظم دخول العمالة الوافدة للبلاد، أو تمنعه، أسهل من رفع الآثار الضارة، المترتبة على الدخول غير المأذون فيه، أو المأذون فيه ولكنه لم تُراع فيه ضوابط هذا الإذن وشروطه؛ كنشوء ظاهرة التستر، وكمزاحمة الناس في أرزاقهم؛ بتقليل فرص العمل أمامهم، أو بتعطيلها.

= وخالف في ذلك الحنفية، وكذلك المالكية في قول ثان لهم؛ حيث قالوا بإباحة التخليل وبطهارته بعد التخليل.

والقول الثالث عند المالكية، هو الكراهة.

ورأي الجمهور، هو المختار؛ لما رواه أنس بن مالك: (أن أبا طلحة سأل النبي - P - عن أيتام ورثوا خمرًا، قال: "أهرقها" قال: أفلا أجعلها خلًا؟ قال: "لا". رواه مسلم والترمذي وصححه، وراه أبو داود والسياق له، ورواه أحمد.

صحيح مسلم: كتاب الأشربة / باب تحريم تخليل الخمر، رقم الحديث: ١٩٨٣، ١٣ / ١٦٢، سنن الترمذي: أبواب البيوع / باب النهي عن أن يتخذ الخمر خلًا، رقم الحديث: ١٢٩٤، ٤ / ٢٩٥، سنن أبي داود: كتاب الأشربة / باب ما جاء في الخمر تُخلل، رقم الحديث: ٣٦٧٥، ٤ / ٨٢، ٨٣، مسند الإمام أحمد ٣ / ١٥٠، رقم الحديث: ١٢١٧٣.

وينظر: بدائع الصنائع ٥ / ١٧٠، ١٧١، معالم السنن للخطابي ٤ / ٨٢، ٨٣، بداية المجتهد ١ / ٥١٦، قوانين الأحكام الشرعية، ص: ١٩٥، شرح النووي على صحيح مسلم ١٣ / ١٦٢، المنشور ٢ / ١٥٥، المغني ١٢ / ٥١٧، ٥١٨، القواعد في الفقه الإسلامي ص: ٣٢٥، الموسوعة الفقهية ٥ / ٢٧ - ٢٩.

(١) ينظر: القواعد والأصول الجامعة، ص: ١٥.

هذا، فضلاً عن التبعات الجنائية والأخلاقية الخطيرة، التي تضر بالأفراد والجماعات، وتشغل بال الجهات الأمنية والقضائية^(١).

إن مما تقرر هذه القاعدة؛ أن منع الأسباب المفضية - غالباً - إلى وجود الجريمة؛ كالتستر غير المأذون فيه، أسهل بكثير من رفع ذات الجريمة إذا وقعت؛ لأن هذا قد يتعذر باعتبار طبيعة الجريمة، وقد لا يمكن إلا إزالة الآثار والتبعات المترتبة عليها بصعوبة، ولا شك أن الوقاية خير من العلاج^(٢).

هذه أبرز القواعد الفقهية، التي ظهر لي صلة التستر على الجريمة بها أكثر من غيرها، وهي - في الجملة - قواعد معينة على معرفة الأحكام التفصيلية لستر الجرائم، أسأل الله تعالى أن يجعل في ذلك النفع والفائدة.

(١) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٣٥، ص: ٣٤١، وكذلك العدد: ٤١، ص: ٤١٤، ٤٥، كتاب: أثر ظاهرة التستر على الاقتصاد الوطني، ص: ٣٠ - ٣٣، كتاب: قصص مؤلة عن التستر التجاري، ص: ١١ - ١٤.

(٢) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٢٩، ص: ١٣٩.

ابيض

الخاتمة

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً وهداية، والصلاة والسلام على معلم البشرية الخير، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه.
أما بعد:

فإن التستر على الجريمة - اليوم - يكتسب أهمية خاصة في دراسته أكثر من ذي قبل؛ نظراً إلى أنه صار يمثل ظاهرة ذات أبعاد خطيرة على مصلحة الفرد والجماعة - غالباً - في ميادين متعددة، منها الأمني ومنها الاقتصادي وصاحب هذا قدر من الجهل بالأحكام الفقهية فيه، وبخاصة في الصور المستجدة الكثيرة له، مما جعل دراسته تتطلب العناية بالجانب التأصيلي مفهوماً وحقيقة وأنواعاً وأسباباً وقواعد، حتى يمكن اكتمال التصور حوله وإمكانية استنباط أحكامه التفصيلية في كل صورته؛ المعهودة والحادثة.

وإن هذا الموضوع في جوانبه السلبية في عصرنا الحاضر، لم يعد وجوده مقصوراً على الأفراد، بل صار يحصل من الجماعات والعصابات، وفق ترتيبات وتنظيمات محكمة، بل صار على مستوى الدول أحياناً، مما يزيد في الأهمية والحاجة إلى التأصيل قبل التفصيل. وقد هيأ الله تعالى لي - بعونه وتوفيقه - في مستهل هذا البحث إعطاء لمحة عن الحق في العقوبات، مفهوماً وأنواعاً بالقدر الذي يرتبط بالموضوع فعرفت الحق والعقوبة، وبيّنت المراد باللفظ مركباً، ثم قصرت الحديث في الأنواع على ما له صلة وثيقة بالبحث، فذكرت

الأنواع باعتبار صاحب الحق؛ لأن العلم بذلك مما يعين على معرفة الحكم حالة التعدي على هذا الحق.

وذكرت - كذلك - الأنواع باعتبار القابلية للإسقاط وعدمه؛ لأن إباحة السترة في التعدي عليها يقتضي إسقاط العقوبة بسبب السترة. ومن هنا برزت أهمية الحق، وضرورة حفظه، وأن العقوبة وسيلة لهذا الحفظ، وطريق للردع والزجر في حالة التعدي عليه، سواء كان ذلك بالتستر أو غيره.

ثم بعد هذه التوطئة للدخول في صلب الموضوع، والتي سميتها تمهيداً شرعت في تحديد المراد بالتستر على الجريمة؛ وأنه: تغطيتها عن الأنظار وإخفاء خبرها؛ بغية إفلات مرتكبها من العقوبة الدنيوية. ثم بيّنت الألفاظ ذات الصلة، كإيواء المجرمين؛ ليزداد التعريف جلاءً ووضوحاً.

وحتى تتضح حقيقة التستر على الجريمة، بيّنت الأركان والشروط والتي بها يتحقق الحكم بوجوده فعلاً أو عدم وجوده، ومن ثم تترتب أحكامه وآثاره عليه.

وبما أن التستر - غالباً - له أسباب ودوافع تتسبب في وجوده وقد تدفع إليه، لذا كان لا بدّ من بيانها؛ لأنها تساهم في معرفة المسبب، وهو التستر؛ ولأنه بمعرفة السبب يسهل العلاج، وتمكن الوقاية بشكل أكثر.

ويأتي بيان حكم التستر على الجريمة بعد معرفة الحقيقة، بصفته مطلباً أساسياً في الموضوع، من خلاله تمت معرفة ما يحرم وما يكره وما يباح وما يستحب وما يجب من التستر على الجرائم.

واستقراء مما تقدم، وجدت التستر على الجريمة على أنواع باعتبارات متعددة، ولا شك أن معرفة هذه الأنواع مما يزيد في تجلية الحقيقة، ومما يعين على معرفة الأحكام التفصيلية للتستر على الجرائم.

وهناك قواعد فقهية ذات مساس بالموضوع، لا يُستغنى عنها في تقرير أحكام ستر الجرائم التفصيلية، ذكرت أهمها، مع ربطها بالموضوع قدر الإمكان.

هذا، وإن من أهم نتائج هذا الموضوع ما يلي:.

- ١ - أن معرفة الحق في العقوبات وصاحبه ضروري؛ لأن أحكام ستر الجرائم تبني على ذلك، وبخاصة ما يتعلق بالإسقاط والعفو.
- ٢ - أن معرفة مفهوم التستر على الجرائم، يحدد منهج البحث ومساره ويمحصه عن غيره.
- ٣ - للتستر حقيقته التي لا يوجد إلا بوجودها، وهذا لا يتم إلا بضبط أركانه وشروطه.
- ٤ - أن التستر على الجرائم يأتي عن قصد؛ نتيجة لدوافع معينة وأسباب معروفة غالباً.
- ٥ - أن التستر تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة، وذلك حسب حالات معينة مبسطة في مواضعها.
- ٦ - التستر على الجرائم على أنواع مخصوصة، ذات أحكام مختلفة.

٧ - أنه بمعرفة حقيقة التستر على الجرائم، مع معرفة القواعد ذات الصلة به، يمكن الوصول إلى أحكام ستر الجرائم التفصيلية على ضوء الأدلة الشرعية مهما تعددت الأمثلة، وتجددت الصور.

٨ - أن هذه الدراسة التأصيلية، تكوين اعتباري لذاتية التستر على الجريمة، وتقعيد عام للموضوع، عليها تبني الأحكام، ومنها تعرف الآثار للتستر على الجرائم.

هذا، وإن مما يُوصى به في ختام هذا البحث، الأمور الآتية:-

١ - توافر دراسات شرعية عميقة فيه، تتناول كل جوانبه؛ حتى يعرف الحق من الباطل فيه جلياً، وحتى يحصل الوعي الشرعي حياله لعموم المسلمين.

٢ - ضرورة وجود دراسات خاصة بأحكامه الفقهية التفصيلية؛ من أجل حصول الثمرة من الدراسة التأصيلية؛ إذ دراسة الأحكام تمثل الجانب التطبيقي، كما أنها تساعد في تحقيق النتائج المأمولة من عموم الدراسات للموضوع، وتساهم في اتخاذ المزيد من القرارات النافعة المناسبة تجاهه مستقبلاً.

٣ - الحاجة إلى بيان ارتباط هذا الموضوع بمحوريه التأصيلي والتطبيقي بإجراءات ضبط الأمن، وحفظ الأنفس والأموال والأعراض، المعتمدة في هذه البلاد العامرة بالخير، والمستمدة أساساً من هدي الشريعة الغراء، وفي مقدمة هذه الإجراءات، لوائح الاستقدام والتجارة، والتي وُضعت لرعاية المصلحة العامة، ولمنع التستر والغش، ولحفظ موارد البلاد وثرواته.

٤ - إظهار الجوانب السلبية للتستر على الجرائم بأنواعه المختلفة وإبراز ذلك لعموم الناس؛ حتى تتوافر القناعات الشخصية بالبُعد عنه وتتضافر الجهود في محاربة آثاره السلبية، والتحذير منها؛ ليتم القضاء عليها نهائياً.

٥ - استخدام الوسائل الإعلامية المتاحة للتثقيف والوعي حياله فضلاً عن إقامة المحاضرات والندوات؛ لما لهذا من الأثر الفعّال المفيد على كل فئات المجتمع.

وإن ما تقوم به الجهات الأمنية من تحذير عن التستر غير المأذون فيه شرعاً، ومن إبعاد لفئات من العمالة الوافدة؛ بسبب إقامتهم من غير إذن من الجهات المعنية، أو لمزاولتهم لأعمال لم يؤذن لهم فيها، ليعُدّ خير دليل على حرص قيادة هذه البلاد الحكيمة على استئصال هذا الداء من جذوره.

وهذا بدوره يزيد في كبر حجم مسؤوليات المؤسسات الأكاديمية العليا على الخصوص في مؤازرة الجهات الأمنية ومساندتها؛ وذلك بتوفير الدراسات والبحوث الشرعية الشاملة لجوانب هذا الموضوع.

وختاماً، أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به، وأن يغفر لي كل زلل أو خطأ أو نسيان أو تقصير، وأن يختم بالصالحات أعمالنا، إنه - سبحانه - ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه وسار على سنته إلى يوم الدين.

ابيض

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - الآداب الشرعية والمنح المرعية / أبو عبد الله، محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (٧١٠ - ٧٦٣ هـ)، مطبعة المنار بمصر سنة ١٩٧٧م، توزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.
- ٢ - أثر تطبيق الحدود في المجتمع.
(مجموعة بحوث مقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض عام ١٣٩٦ هـ) طبع بمطابع جامعة الإمام...، عام: ١٤٠٤ هـ.
- ٣ - أثر ظاهرة التستر على الاقتصاد الوطني، إعداد: الغرفة التجارية الصناعية ببنع، المملكة العربية السعودية، الناشر: الغرفة التجارية.
- ٤ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان. ترتيب: علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) ط الأولى ١٤٠٧ هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥ - الأحكام السلطانية / للقاضي: أبي يعلى، محمد بن الحسن الفراء الحنبلي (ت: ٤٥٨ هـ)، تعليق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الوطن - الرياض.
- ٦ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية / لأبي الحسن، علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي المعروف بالماوردي (ت: ٤٥٠ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عام: ١٤٠٢ هـ.
- ٧ - الإحكام في أصول الأحكام / أبو الحسن، علي بن أبي علي بن محمد الأمدي (ت: ٦٣١ هـ)، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧ هـ.

- ٨ - أحكام القرآن / أبو بكر، أحمد بن علي الرازي الحنفي، المعروف بالجصاص، (ت: ٣٧٠ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى، طبع مطبعة الأوقاف الإسلامية في دار الخلافة، سنة ١٣٣٥ هـ.
- ٩ - أحكام القرآن / أبو بكر، محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربي (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار إحياء الكتب العربية.
- أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي. = نظرية الضمان للدكتور وهبة الزحيلي. ينظر رقم: ١٨١.
- ١٠ - إحياء علوم الدين / لأبي حامد، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي (٤٤٥ - ٥٠٥ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١١ - الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية / لأبي الحسن، علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي (ت: ٨٠٣ هـ)، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- ١٢ - الاختيار لتعليل المختار / أبو الفضل، عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود، الموصل (ت: ٦٨٣ هـ)، علق عليه: محمود أبو دقيقة، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثالثة، عام ١٣٩٥ هـ.
- ١٣ - أدب الدنيا والدين / أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب، البصري البغدادي الماوردي، الشافعي. (ت: ٤٥٠ هـ)، تحقيق: د / محمد صباح، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر - بيروت، طبع سنة ١٩٨٧ م.
- ١٤ - أدرار الشروق على أنواع الفروق - وهو حاشية على الفروق للقراي. - لأبي القاسم، قاسم بن عبد الله الأنصاري، المعروف بابن الشاط (٦٤٣ - ٧٢٣ هـ)، مطبوع مع الفروق للقراي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

- ١٥ - الأذكار النووية / لأبي زكريّا، يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ هـ - ٦٧٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مطبعة الملاح - دمشق، عام: ١٣٩١ هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. = تفسير أبي السعود.
- ينظر: تفسير أبي السعود، رقم: ٤٣.
- ١٦ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول / لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٥ هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت والطبعة الأولى.
- ١٧ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل / محمد ناصر الدين الألباني (ولد عام ١٩١٤ م)، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٩ هـ، المكتب الإسلامي - بيروت، دمشق.
- ١٨ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب / أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)، بهامش: الإصابة في تمييز الصحابة، انظر: رقم: ٢٣.
- ١٩ - أسنى المطالب شرح روض الطالب / لأبي يحيى، زكريا الأنصاري الشافعي (ت: ٩٢٦ هـ)، المطبعة الميمنية بمصر، عام ١٣١٣ هـ الناشر: المكتبة الإسلامية، لصاحبها: الحاج رياض الشيخ.
- ٢٠ - الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان / زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم (ت: ٩٧٠ هـ) تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - القاهرة، سنة ١٣٨٧ هـ.
- ٢١ - الأشباه والنظائر / لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت: ٧٧١ هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي

محمد عوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١١هـ.

٢٢ - الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية / جلال الدين، أبو الفضل، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، السيوطي، الشافعي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، طبع سنة ١٣٧٨ هـ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٣ - الإصابة في تمييز الصحابة / أبو الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٨ هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٢٤ - أصول السرخسي / لأبي بكر، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٩٠ هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، الحنفي (١٣١٠ - ١٣٩٥ هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت، عام: ١٣٩٣ هـ.

٢٥ - أصول مذهب الإمام أحمد / للدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة، عام: ١٤١٠ هـ.

٢٦ - إعلام الموقعين عن رب العالمين / لأبي عبد الله، محمد بن أبي بكر بن سعد، الزرعي، ثم الدمشقي، الحنبلي، المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الوهاب الوكيل، الناشر: دار الكتب الحديثة - عابدين، عام: ١٣٨٩ هـ.

٢٧ - الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل / أبو النجا، موسى الحجاوي المقدسي (٩٦٨ هـ)، تعليق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٢٨ - الأم / أبو عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) دارالمعرفة للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٣ هـ.

- ٢٩ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين الماضي والحاضر / للشيخ عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، المطابع الأهلية للأؤفست . الرياض.
- ٣٠ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل / علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان المرداوي (٨١٧ هـ - ٨٨٥ هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، عام ١٣٧٤، مطبعة السنة المحمدية.
- ٣١ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع / لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء (ت: ٥٨٧ هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى، عام: ١٤١٧ هـ.
- ٣٢ - بدائع الفوائد / أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ)، تحقيق: بشير محمد عون، الناشر: مكتبة دار البيان، مكتبة المؤيد - الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ، دمشق، بيروت.
- ٣٣ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد / أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي، الشهير بابن رشد الحفيد (ت: ٥٩٥ هـ) الناشر: دار الكتب الحديثة بمصر، مطبعة حسان - القاهرة.
- ٣٤ - تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام / لإبراهيم بن علي ابن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي المدني (ت: ٧٩٩ هـ)، بهامش: فتح العلي المالكي في الفتوى على مذهب مالك، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٣٥ - التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية / للدكتور: صالح بن فوزان ابن عبد الله الفوزان، مطابع الرياض - الرياض.

- ٣٦ - التسهيل لعلوم التنزيل / لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي (ت: ٧٤١ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الثانية، عام ١٣٩٣ هـ.
- ٣٧ - التشريع الجنائي الإسلامي / لعبد الله بن سالم الحميد، مطابع النصر الحديثة - الرياض.
- ٣٨ - التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي / الشيخ: عبد القادر عودة (ت: ١٣٧٤ هـ)، الناشر: دار التراث العربي - القاهرة.
- ٣٩ - التعريفات / أبو الحسن، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، مكتبة لبنان - بيروت، عام ١٩٧٨ م.
- ٤٠ - التعزيرات البدنية وموجباتها في الفقه الإسلامي / للدكتور: عبد الله ابن صالح الحديثي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨ هـ، الناشر: مؤسسة الممتاز الرياض.
- ٤١ - تعليقات الدعاس على سنن الترمذي / عزت عبيد الدعاس انظر: سنن الترمذي، رقم: ٧٧.
- ٤٢ - التعليق المغني على الدار قطني / لأبي الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي (ولد عام ١٢٧٣ هـ)، مطبوع بهامش: سنن الدار قطني، دار المحاسن للطباعة - القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ.
- ٤٣ - تفسير أبي السعود، المسمى: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم / لأبي السعود بن محمد العمادي الحنفي (٩٠٠ - ٩٨٢ هـ) تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، عام: ١٤٠١ هـ.
- ٤٤ - تفسير القرآن العظيم / أبو الفداء، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت: ٧٧٤ هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، انظر رقم: ٤٤.

- ٤٥ - التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل / تأليف: معالي الشيخ /
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، الناشر: دار العاصمة .
الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧ هـ.
- ٤٦ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير / لأبي الفضل،
أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تعليق:
السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، طبع عام: ١٣٨٤ هـ.
- ٤٧ - التلخيص من كتاب المستدرك على الصحيحين / أبو عبد الله، محمد
ابن أحمد بن عثمان، الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، مطبوع بهوامش:
المستدرك على الصحيحين للحاكم، انظر رقم: ١٤٩.
الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٤٨ - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك / لأبي الفضل، عبد الرحمن بن
أبي بكر بن محمد، السيوطي، الشافعي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، الناشر:
دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٩ - تهذيب الأسماء واللغات / لمحيي الدين بن شرف النووي (٦٣١ -
٦٧٦ هـ)، الناشر: دار الطباعة المنيرية - بيروت.
- ٥٠ - تهذيب التهذيب / لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٦ هـ، مطبعة مجلس دائرة
المعارف النظامية - حيدرآباد، الدكن - الهند، تصوير: دار صادر -
بيروت.
- ٥١ - تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية / لمحمد علي بن
حسين بن إبراهيم المالكي (١٢٨٧ - ١٣٦٧ هـ)، مطبوع مع الفروق
للقرافي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ينظر رقم: ١٠٩.

- ٥٢ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال / لأبي الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن المزي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)، تحقيق: د / بشّار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣ هـ.
- ٥٣ - تيسير التحرير شرح على كتاب التحرير في أصول الفقه لابن الهمام سنة ٨٦١ هـ، تأليف: محمد أمين محمود، المعروف بأمير بادشاه الحنفي (متوفى حوالي ٩٧٢ هـ)، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر عام ١٣٥٠ هـ.
- ٥٤ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد / للشيخ: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٣٣ هـ)، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- ٥٥ - الجامع لأحكام القرآن / أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٠٨ هـ.
- ٥٦ - جامع الأصول في أحاديث الرسول / مجد الدين، أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، نشر وتوزيع: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، عام ١٣٨٩ هـ.
- ٥٧ - جامع البيان في تفسير القرآن / لمحمد بن عبد الرحمن الحسني الحسيني الإيجي الشافعي (٨٣٢ - ٨٩٤ هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله الغزنوي (ت: ١٢٩٦ هـ) ومنير أحمد، الناشر: دار نشر الكتب الإسلامية - كوجرانواله - باكستان، الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ.
- ٥٨ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم / لأبي الفرج، عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده

بمصر - القاهرة عام ١٣٨٢ هـ، الناشر: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.

٥٩ - الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدرة في التشريع الجنائي الإسلامي / للمستشار: عزت حسنين، الناشر: دار الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤ هـ، مطابع الفيصل التجارية - الرياض.

٦٠ - جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية / للدكتور: عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ، الرياض.

٦١ - الجنايات في الفقه الإسلامي، للدكتور: حسن علي الشاذلي، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٨ هـ.

٦٢ - جواهر الإكليل، شرح مختصر خليل / صالح عبد السميع الآبي الأزهري (كان حيًا عام ١٣٣٢ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٦٣ - الجوهر النقي / علي بن عثمان المارديني، الشهير بابن التركماني (ت: ٧٤٥ هـ)، طبع مع: السنن الكبرى للبيهقي. انظر رقم: ٨٠، دار المعرفة - بيروت.

٦٤ - حاشية الباجوري على ابن قاسم الغزي / إبراهيم بن محمد بن أحمد، الباجوري، ويقال: البيجوري (١١٩٨ - ١٢٧٧ هـ)، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٦٥ - حاشية الجمل على شرح المنهج / سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري المعروف بالجمل (ت: ١٢٠٤ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٦ - حاشية سعدي جلبي على الهداية / لسعد الله بن عيسى المفتي، الشهير بسعدي جلبي وبسعدي أفندي، (ت: ٩٤٥ هـ)، مطبوع مع: شرح فتح القدير لابن الهمام، انظر رقم: ١٩٧، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٩ هـ.

- ٦٧ - حاشية السندي على سنن النسائي / محمد بن عبد الهادي السندي (ت: ١١٣٨ هـ)
انظر: سنن النسائي، رقم: ٨٢.
- ٦٨ - حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب / عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي (١١٥٠ - ١٢٢٦ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- ٦٩ - حاشية الطهطاوي على الدر المختار / لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطهطاوي، وربما قيل له: الطحطاوي (ت: ١٢٣١ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة ١٣٩٥ هـ.
- حاشية ابن عابدين = رد المحتار على الدر المختار، انظر رقم: ٧٣.
- ٧٠ - حُسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث وخبر وأثر / لمحمد بن السيد درويش الحوت، الشافعي (١٢٠٩ - ١٢٧٦ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٧١ - الدر المختار / محمد بن علي بن محمد الحصكفي (ت: ١٠٨٨ هـ)
انظر: رد المحتار على الدر المختار، رقم: ٧٣.
- ٧٢ - الذخيرة / لأحمد بن إدريس القراييفي (ت: ٦٨٤ هـ) تحقيق: محمد بُو حُبزة، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٤ م.
- ٧٣ - رد المحتار على الدر المختار / محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين (١١٩٨ - ١٢٥٢ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، دار الكتب العلمية - بيروت، طبع عام ١٢٧٢ هـ، المطبعة الكبرى ببولاق - مصر.

- ٧٤ - روضة الطالبين / أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ - ٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت، عام ١٣٩٥هـ.
- ٧٥ - رياض الصالحين / أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي (٦٣١ - ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٦هـ.
- ٧٦ - السفية وأحكامه في الفقه الإسلامي / لجوهرة بنت سعد العبودي، رسالة ماجستير من قسم الفقه بكلية الشريعة في الرياض - جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، نوقشت عام: ١٤١٧ هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- ٧٧ - سنن الترمذي / أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَورَةَ الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩هـ)، تعليق: عزت عبيد الدعاس، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع - إستانبول - تركيا.
- ٧٨ - سنن الدار قطني / لأبي الحسن، علي بن عمر بن أحمد، الدار قطني (٣٠٥ - ٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة - القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ.
- ٧٩ - سنن أبي داود / أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢ - ٢٧٥هـ)، تعليق: عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٨ هـ، الناشر: دار الحديث - حمص - سوريا.
- ٨٠ - السنن الكبرى / أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

- ٨١ - سنن ابن ماجه / أبو عبد الله، محمد بن يزيد القزويني، المعروف بابن ماجه (٢٠٩ - ٢٧٣)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ، شركة الطباعة العربية السعودية - الرياض.
- ٨٢ - سنن النسائي / أبو عبد الرحمن بن سعيد النسائي (٢١٤ - ٣٠٣ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤١٢ هـ.
- ٨٣ - السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية / لشيخ الإسلام أبي العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المشهور بابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ)، الناشر: دار الكاتب العربي - بيروت.
- ٨٤ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول / لأبي العباس أحمد بن إدريس القراي (ت: ٦٨٤ هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد الطبعة الأولى، عام: ١٣٩٣ هـ، الناشر: دار الفكر - بيروت، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة.
- ٨٥ - شرح الزركشي على مختصر الخرقى / أبو عبد الله، محمد بن عبد الله ابن محمد، الزركشي المصري الحنبلي (ت: ٧٧٢ هـ)، تحقيق: د / عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، طبع بشركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض.
- ٨٦ - شرح صحيح مسلم / أبو زكريا، يحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ)، مطبوع مع: صحيح مسلم، انظر رقم: ٩٦، مطابع دار القلم - بيروت، الطبعة الثالثة.
- ٨٧ - شرح المجلة / لسليم رستم باز اللبناني (١٢٧٥ - ١٣٣٨ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة.
- ٨٨ - شرح مختصر الروضة / أبو الربيع، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي (ت: ٧١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن

- عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠ هـ.
- ٨٩ - شرح المنار / لعبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك، الحنفي (ت: ٨٠١ هـ)، مطبعة عثمانية، عام ١٣١٥ هـ.
- ٩٠ - شرح منتهى الإرادات / لمنصور بن يونس بن إدريس البهوتي، الحنبلي (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ)، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- ٩١ - شرح منح الجليل على مختصر خليل / لأبي عبد الله، محمد بن أحمد ابن عُلَيْش، المالكي (١٢١٧ - ١٢٩٩ هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، طبعة مصورة عن طبعة عام ١٢٩٤ هـ بالمطبعة الكبرى.
- ٩٢ - الشرطة ومهامها في الدولة الإسلامية / للدكتور: فاروق عبد السلام الناشر: دار الصحوة - القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨ هـ.
- ٩٣ - الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية / أبو النصر، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٣٢ - ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.
- ٩٤ - صحيح البخاري / أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ)، متن على: فتح الباري..، انظر رقم: ١٠٥.
- ٩٥ - صحيح ابن حبان / لأبي حاتم، محمد بن حبان بن أحمد، البستي التميمي، المعروف بابن حبان (ت: ٣٥٤ هـ).
ينظر: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، رقم: ٤.
- ٩٦ - صحيح مسلم / أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ).
انظر: شرح صحيح مسلم، رقم: ٨٦.

- ٩٧ - العُدَّة شرح العُمْدَة في فقه أحمد بن حنبل، تأليف: عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، الحنبلي (٥٥٦ - ٦٢٤ هـ)، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- ٩٨ - العذب الفائض شرح عمدة الفارض / لإبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الفرضي، الحنبلي (ت: ١١٨٩ هـ)
أمر بطبعه الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية - رحمه الله.
- ٩٩ - العفو عن العقوبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي / للدكتور: سامح السيد جاد، الطبعة الثانية، عام ١٤٠٤ هـ، مطابع دار العلم - جدة.
- ١٠٠ - العقوبة في التشريع الإسلامي / للدكتور محفوظ إبراهيم فرج، الناشر: دار الاعتصام - القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤ هـ، مطبعة عبير - حدائق حلوان.
- ١٠١ - العقوبة في الفقه الإسلامي / لأحمد فتحي بهنسي، الناشر: دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٤٠١ هـ.
- ١٠٢ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري / لأبي محمد، محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، الناشر: محمد أمين دمج - بيروت، إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها: محمد منير عبده أغا الدمشقي.
- ١٠٣ - عون المعبود شرح سنن أبي داود / لأبي الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ.
- ١٠٤ - الفتاوى الكبرى / لشيخ الإسلام، أبي العباس، أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام، المشهور بابن تيمية (٦٦١ - ٦٢٨ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

- ١٠٥ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، الناشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
- ١٠٦ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير / لمحمد ابن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- ١٠٧ - الفروع / لأبي عبد الله، محمد بن مفلح، الحنبلي (ت: ٧٦٣ هـ) الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٢ هـ، عالم الكتب - بيروت، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- ١٠٨ - الفروق / لأسعد بن محمد بن الحسين الكرابيسي النيسابوري الحنفي (ولد قبل ٤٩٠ هـ وتوفي عام ٥٧٠ هـ) تحقيق: محمد طموم، الطبعة الأولى عام ١٤٠٢ هـ الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت، طباعة شركة المطبعة العصرية - الكويت.
- ١٠٩ - الفروق ^(١) / لأبي العباس، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي، المشهور بالقراي (٦٢٦ - ٦٨٤ هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد = المدخل الفقهي العام / لمصطفى أحمد الزرقاء. انظر: ١٤٥.
- ١١٠ - الفقه الإسلامي وأدلته / د. وهبة مصطفى الزحيلي، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥ هـ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر - دمشق.
- ١١١ - فقه السنة / السيد سابق، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٧ هـ.

(١) الفروق هذا، درجت على ذكره في الهوامش دون ذكر اسم مؤلفه القراي، بخلاف غيره.

- ١١٢ - الفقه الواضح من الكتاب والسنة / للدكتور: محمد بكر إسماعيل
الناشر: دار المنار - القاهرة، عام ١٤١٠ هـ.
- ١١٣ - الفواكه الدواني على رسالة القيرواني / أحمد بن غنيم بن سالم بن
مُهَنَّا، النفراوي المالكي الأزهري (ت: ١١٢٠ هـ)
الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ١١٤ - القاموس المحيط / محمد بن يعقوب، الفيروز آبادي (ت: ٨١٧ هـ)
الناشر: دار الكتاب العربي، طبع سنة ١٣٠٦ هـ.
- ١١٥ - القصاص الديات العصيان المسلح في الفقه الإسلامي / لأحمد الحصري
الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، طبع بمطبعة الفجالة
الجديدة عام ١٣٩٣ هـ.
- ١١٦ - قصص مؤلمة عن التستر التجاري / لمحمد بن عبد الله الطويل
الناشر: مرامر للطباعة الألكترونية - الرياض.
- ١١٧ - القواعد / لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن، المعروف بتقي الدين
الحصني الشافعي (ت: ٨٢٩ هـ) تحقيق: الدكتور / عبد الرحمن بن
عبد الله الشعلان والدكتور / جبريل بن محمد البصيلي، الطبعة
الأولى، عام ١٤١٨ هـ الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.
- ١١٨ - القواعد / أبو عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد المقرئ المالكي (ت:
٧٥٨ هـ) تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، طبع: شركة مكة
للطباعة والنشر - مكة المكرمة.
- ١١٩ - قواعد الأصول ومعاقد الفصول، مختصر تحقيق الأمل في علمي الأصول
والجدل / لعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (٦٥٨ -
٧٣٩ هـ) تحقيق: الدكتور / علي عباس الحكمي، الطبعة الأولى، عام
١٤٠٩ هـ، طبع بمطابع مؤسسة مكة للطباعة والإعلام - مكة
المكرمة.

- القواعد لابن رجب = القواعد في الفقه الإسلامي، لابن رجب.

انظر رقم: ١٢٢.

١٢٠ - القواعد الفقهية / لعلّي أحمد الندوي، الناشر: دار القلم - دمشق الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦ هـ.

١٢١ - القواعد الفقهية، تاريخها وأثرها في الفقه / للدكتور: محمد بن حمود الوائلي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٧ هـ، مطابع الرحاب في المدينة المنورة.

١٢٢ - القواعد في الفقه الإسلامي / لأبي الفرج، عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ) تعليق : طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٢ هـ، مؤسسة نبع الفكر العربي للطباعة - القاهرة.

١٢٣ - القواعد والأصول الجامعة والفروق التقاسيم البديعة النافعة / عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، التميمي الحنبلي (١٣٠٧ هـ - ١٣٧٦ هـ) دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٣ هـ، مطبعة سفير الرياض.

١٢٤ - القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية / لأبي الحسن، علاء الدين، علي بن عباس البعلبي الحنبلي، المعروف بابن اللّحّام (٧٥٢ - ٨٠٣ هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٢٥ - القواعد النورانية الفقهية / لشيخ الإسلام، أبي العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المشهور بابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، عام ١٣٩٩ هـ.

١٢٦ - قوانين الأحكام الشرعية، ومسائل الفروع الفقهية / محمد بن أحمد ابن جُزّيّ الغرناطي المالكي (ت: ٧٤١ هـ) الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

- ١٢٧ - الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل / موفق الدين، أبو محمد، عبد الله بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠ هـ) تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩ هـ.
- ١٢٨ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي / أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) تحقيق: د. محمد أحمد أحميد الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ.
- ١٢٩ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل / لمحمود بن عمر الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، عام ١٣٥٨ هـ.
- ١٣٠ - كشف القناع عن متن الإقناع / منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ) الناشر: مكتبة النصر الحديثة - الرياض.
- ١٣١ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي / لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت: ٧٣٠ هـ) الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٣٢ - لسان العرب / أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الإفريقي (٦٣٠ - ٧١١ هـ) إعداد: يوسف خياط، وتصنيفه دار لسان العرب - بيروت.
- ١٣٣ - المبدع في شرح المقنع / أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح (٨١٦ - ٨٨٤ هـ) الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت ودمشق، عام ١٤٠٠ هـ.
- ١٣٤ - المبسوط / أبو بكر، محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت: ٤٨٣ هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٩٨ هـ.

- ١٣٥ - مجامع الحقائق / لأبي سعيد ، محمد بن محمد بن مصطفى الخادمي الحنفي (توفي بعد ١١٦٨ هـ) دار الطباعة العامرة - استانبول ١٣٠٨ هـ.
- ١٣٦ - مجلة الأحكام الشرعية / لأحمد بن عبد الله القاري (١٣٠٩ - ١٣٥٩ هـ) تحقيق: د. عبد الله إبراهيم أبو سليمان، د. محمد إبراهيم أحمد علي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠١ هـ، الناشر: تهامة - جدة.
- ١٣٧ - مجلة الأحكام العدلية = شرح المجلة . انظر رقم: ٨٧.
- ١٣٨ - مُجْمَل اللغة / لأبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت: ٣٩٥ هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤ هـ.
- ١٣٩ - مجموع فتاوى ابن تيمية / شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس، أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) جمعها ورتبها: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، العاصمي النجدي، وساعده ابنه محمد تصوير عن الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٨ هـ، مطابع دار العربية - بيروت.
- ١٤٠ - المحصول في علم أصول الفقه / لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) تحقيق: الدكتور: طه جابر فياض العلواني الطبعة الأولى، عام ١٣٩٩ هـ، مطابع الفرزدق.
- ١٤١ - المحلى / أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ) دار الاتحاد العربي للطباعة - القاهرة، عام ١٣٨٧ هـ، الناشر: مكتبة الجمهورية العربية - مصر.
- ١٤٢ - مختصر الطحاوي / لأبي جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي (ت: ٣٢١ هـ) تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٣٧٠ هـ - القاهرة.

- ١٤٣ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل / لعبد القادر بن بدران
الدمشقي (ت: ١٣٤٦ هـ) تعليق: الدكتور / عبد الله بن عبد المحسن
التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة، عام
١٤٠٥ هـ.
- ١٤٤ - مدخل الفقه الجنائي الإسلامي / للدكتور: أحمد فتحي بهنسي
الطبعة الثانية، عام ١٤٠٠ هـ، الناشر: دار الشروق - بيروت القاهرة.
- ١٤٥ - المدخل الفقهي العام / لمصطفى أحمد الزرقاء، مطابع ألف باء - الأديب -
دمشق، الطبعة التاسعة، عام ١٩٦٧، ١٩٦٨ م.
- ١٤٦ - المدونة الكبرى / أبو عبد الله الإمام مالك بن أنس الأصبحي (٩٣ -
١٧٩ هـ) طبع بمطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٢٣ هـ، الناشر: دار صادر
بيروت.
- ١٤٧ - مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح / لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي
الحنفي (ت: ١٠٦٩ هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت طبع عام ١٣٦٧ هـ.
- ١٤٨ - مسئولية حمل الدية في الشريعة الإسلامية / للدكتور: فهد بن
عبد الكريم السنيدي، رسالة ماجستير من قسم الفقه بكلية الشريعة
في الرياض - جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، نوقشت عام
١٤٠٣ هـ، مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- ١٤٩ - المستدرك على الصحيحين / أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد
النيسابوري المعروف بالحاكم (٣٢١ - ٤٠٥ هـ) الناشر: دار الكتاب
العربي - بيروت.
- ١٥٠ - مسقطات العقوبة التعزيرية / للدكتور: عبد الحميد إبراهيم المجالي
دار النشر بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض، عام ١٤١٢ هـ.

- ١٥١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل / الإمام: أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤) -
 (٢٤١ هـ) الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣ هـ، الناشر: المكتب الإسلامي -
 بيروت، دمشق، عمّان.
- ١٥٢ - مسند أبي حنيفة / لأبي حنيفة، النعمان بن ثابت الكوفي (٨٠) -
 (١٥٠ هـ) طبع بمطبعة شركة المطبوعات العلمية، سنة ١٣٢٧ هـ.
- ١٥٣ - مسند الإمام الشافعي / لأبي عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي
 (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٥٤ - مصادر الحق في الفقه الإسلامي / للدكتور: عبد الرزاق السنهوري
 مطابع دار المعارف بمصر، عام ١٩٦٧ م.
- ١٥٥ - المصنف / لأبي بكر، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)
 تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى، عام ١٣٩٢ هـ،
 الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٥٦ - المصنف في الأحاديث والآثار / لعبد الله بن محمد بن إبراهيم بن
 عثمان، أبي بكر أبي شيبه الكوفي العبسي (ت: ٢٣٥ هـ) الطبعة
 الأولى، سنة ١٤٠١ هـ، الناشر: الدار السلفية - الهند.
- ١٥٧ - المطلع على أبواب المقنع / أبو عبد الله، محمد بن أبي الفتح البجلي
 الحنبلي (٦٤٥ - ٧٠٩ هـ) الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، دمشق
 طبع عام ١٤٠٠ هـ.
- ١٥٨ - معالم السنن / أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب
 البستي الخطابي (٣١٩ - ٣٨٨ هـ) بهامش سنن أبي داود.
 انظر رقم: ٧٩.
- ١٥٩ - الاعتبار في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، تأليف: محمد بن
 عبد الله الزركشي، الشافعي (ت: ٧٩٤ هـ) تحقيق: حمدي بن

عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤ هـ، الناشر: دار الأرقم - الكويت.

١٦٠ - معجم فقه السلف؛ عترة وصحابة وتابعين / محمد المنتصر الكتاني مطابع الصفا - مكة المكرمة، طبع عام ١٤٠٥ هـ.

١٦١ - المعجم الوسيط / إخراج: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، الناشر: مجمع اللغة العربية.

١٦٢ - معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام / لأبي الحسن علي ابن خليل الطرابلسي الحنفي (ت: ٨٤٤ هـ) ط ٢، ١٣٩٣ هـ شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ومطبعاتهم.

١٦٣ - المغني / أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (٥٤١ هـ - ٦٢٠ هـ) تحقيق: د / عبد الله بن عبد المحسن التركي، د / عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦ هـ، هجر للطباعة والنشر - القاهرة.

١٦٤ - مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام / ليوسف بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي الشهير بابن المبرد (ت: ٩٠٩ هـ) تعليق: عبد الله بن عمر بن دهب، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٨ هـ، مطابع شركة المدينة في جدة.

١٦٥ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج / محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (ت: ٩٧٧ هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، عام ١٣٥٢ هـ.

١٦٦ - مفتاح دار السعادة، ومنشور ولاية العلم والإرادة / أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ) توزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض.

- ١٦٧ - المفردات في غريب القرآن / لأبي القاسم، الحسين بن محمد بن الفضل، المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ) الناشر: مكتبة الإنجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة.
- ١٦٨ - مكافحة جريمة السرقة في الإسلام، تأليف: خليفة البراهيم الصالح الزُّرير، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٠ هـ، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- ١٦٩ - المنشور في القواعد / لمحمد بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) تحقيق: الدكتور: تيسير فائق أحمد محمود، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٢ هـ طباعة مؤسسة الفليج - الكويت.
- ١٧٠ - منية الأمل في ما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، وتعليقاته على النصف الثاني من الدراية للحافظ ابن حجر العسقلاني، تأليف: قاسم ابن قطلوبغا (ت: ٨٧٩ هـ) تحقيق: محمد زاهد الكوثري، وحبيب الرحمن الأعظمي، مطبوع في آخر كتاب: نصب الراية لأحاديث الهداية، انظر رقم: ٢٠٠، الطبعة الثانية.
- ١٧١ - المهذب في فقه الإمام الشافعي / أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي (ت: ٤٧٦ هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت الطبعة الثانية، عام ١٣٧٩ هـ.
- ١٧٢ - الموافقات في أصول الشريعة / لأبي إسحاق، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي (ت: ٧٩٠ هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ١٧٣ - الموسوعة الجنائية في الفقه الإسلامي: للدكتور: أحمد فتحي بهنسي الناشر: دار النهضة العربية - بيروت، عام ١٤١٢ هـ.
- ١٧٤ - الموسوعة الميسرة / إشراف: محمد شفيق غريال، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٢ م.

- ١٧٥ - الموسوعة الفقهية / إصدار: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦ هـ، طبعة ذات السلاسل.
- ١٧٦ - موطأ الإمام مالك / أبو عبد الله، مالك بن أنس الأصبحي الحميري (٩٣ هـ - ١٧٩ هـ) متن على: تنوير الحوالك شرح موطأ مالك / للسيوطي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، توزيع: دار الباز - مكة المكرمة، ينظر رقم: ٤٨.
- ١٧٧ - نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (وهو تكملة فتح القدير لابن الهمام) / شمس الدين، أحمد بن قودر، المعروف بقاضي زاده أفندي، وقاضي عسكر روملي (ت: ٩٨٨ هـ) شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ومكبتها بمصر - الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٩ هـ.
- ١٧٨ - الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي وأثره في مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، الناشر: وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية.
- ١٧٩ - نصب الراية لأحاديث الهداية / لأبي محمد، عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت: ٧٦٢ هـ) الطبعة الثانية، لعلها مصورة عن: الطبعة الأولى، عام ١٣٥٧ هـ، دار المأمون - القاهرة.
- ١٨٠ - النظام الإجرائي الجنائي في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في المملكة العربية السعودية / للدكتور: سعد بن محمد بن علي بن ظفير، الطبعة الأولى، عام ١٤١٧ هـ، مطابع سمحة - الرياض.
- ١٨١ - نظرية الضمان، أو أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي / للدكتور: وهبة مصطفى الزحيلي، طبع بدار الفكر في دمشق، عام ١٤٠٢ هـ.
- ١٨٢ - النظم المستعذب في شرح غريب المذهب / محمد بن أحمد بن بطال الركبي (ت: ٦٣٣ هـ) بهامش: المذهب...، انظر رقم: ١٧١.

- ١٨٣ - نهاية السؤل شرح منهاج الوصول في علم الأصول / لعبد الرحيم بن حسن ابن علي الأسنوي، الشافعي (ت: ٧٧٢ هـ) طبع مع: منهاج العقول شرح منهاج الوصول (شرح البدخشي) بمطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر.
- ١٨٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر / مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الشافعي، المعروف بابن الأثير الجزري (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- ١٨٥ - نيل الأوطار؛ شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار / محمد ابن علي بن محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٥ هـ) الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الناشر: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية.
- ١٨٦ - النية وأثرها في الأحكام الشرعية / للأستاذ الدكتور: صالح بن غانم السدلان، الناشر: مكتبة الخريجي - الرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٤ هـ.
- ١٨٧ - الهداية، شرح بداية المبتدي / لعلي بن أبي بكر المرغيناني، الحنفي (ت: ٥٩٣ هـ) مطبوعة مع شرحها: شرح فتح القدير لابن الهمام (ت: ٦٨١ هـ) وشرح العناية عليها للبابرتي (ت: ٧٨٦ هـ) وحاشية سعدي جلبي عليها (ت: ٩٤٥ هـ)، انظر رقم: ٧٣، ١٩٧، الطبعة الأولى، عام ١٣٨٩ هـ، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ١٨٨ - الوجيز في أصول الفقه / للدكتور: عبد الكريم زيدان، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، عام ١٩٨٧ م.
- ١٨٩ - الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية / د. محمد صديق أحمد البورنو مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٤ هـ.

الصحف والمجلات

- ١٩٠ - جريدة الرياض، العددان: ٩٢٨٦، ١٠٥٣٧.
- ١٩١ - مجلة الأزهر، الجزء السابع، السنة التاسعة والخمسون، رجب.
- ١٩٢ - مجلة البحوث الإسلامية، الأعداد: ٢١، ٢٩، ٣٥، ٤٠، ٤١.
- ١٩٣ - مجلة تجارة الرياض، العددان: ٣٣٢، ٣٥٢.